المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

تشريع الحشيش

قراءة

في تجارب الدول

د. حسن المحمود

أيلول 2018

The consultative center for studies and Documentation

Tel: 01/836610 - 03/833438
Fax: 01/836611 www.dirasat.net
E-mail: dirasat@dirasat.net
P.Obox:24/47 Beirut - Lebanon

العنوان: تشريع الحشيش قراءة في تجارب الدول
صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
إعداد: ملف الدراسات الاجتماعية
تاريخ النشر: أيلول 2018
الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box:24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

ثبت محتويات

تمهيد 5

مدى التزام الدول بالاتفاقيات والمعايير 6

حالة الدول 9

الولايات المتحدة الأميركية 9

كندا 11

أستراليا 12

أوروغواي 13

أوروبا 14

بريطانيا 14

هولندا 15

البانيا 17

إيطاليا 18

المغرب 24

الحشيش الطبي 28

الحشيش الصناعي 30

الحشيش الترويحي 31

مخاطر تشريع الحشيش 35

خلاصة 44

ملحق رقم (1) الجداول المترجمة من التقرير الأوروبي المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان 2018 49

ملحق رقم (2) جدول بالدول التي لديها قوانين خاصة بالحشيش 51

ملحق رقم (3) 55

تمهيد

يتزايد في الوقت الراهن الجدل حول قوننة زراعة القنّب، وهو أمر يشكل تحولًا بالغ الأهمية في مسار الدول إزاء التعامل مع هذه الظاهرة التي لطالما عرفت، تاريخيًا، تشدّدًا كبيرًا في منعها من جانب القادة في العالم. ومن أجل إدراك مضامين ما يتم ترويجه من نوايا تتعلق بالتوجهات المرتقبة حول هذه القضية، من قبيل مقولة: "تشريع زراعة الحشيش" أو جعل "الحشيش قانونيًا" أو العمل على تقنينه، كما يجري تداوله اليوم في لبنان، استنادًا إلى توصية تقرير مكانزي، لا بد من تحديد المراد من ذلك، وفهم محاسن ومفاسد هذا التوجه، وإيجابيات ومضار العمل على وفقه.

وأدى رفع مقترحات لإضفاء الشرعية على المخدرات إلى زيادة المخاوف من تعاطي القنب نظرًا للأضرار الناجمة عنه.

فأي غرض من الحشيش يراد جعله مشرّعًا أو يعمل على تقنينه ويُتحكم فيه[1]؟ وما الأهداف والمبررات التي تدعو إلى هذا التشريع والتقنين؟ وهل تقف القضية عند حدود تشريع الغرض المعين دون تداعيات تتصل بالأغراض الأخرى؟ وما هي مواقف الدول من هذه القضية، في ظل الجدل المتسارع والمتزايد بينها حولها؟

فالقنب ذو أصناف نباتية مختلفة وأجزاء نبات، بما في ذلك البذور، لما تحتويه من مكونات نشطة مستخلصة منها، تتم بها عمليات التحكم. كما أن استخدام أجزاء ومكونات من نبات القنب هي مختلفة إلى حد بعيد، وبها يتم فرز ما هو قانوني وغير قانوني، بناء للأغراض المتنوعة والمتباينة التي تستخرج المكونات والأجزاء من أجلها.

---

[1] منتجات القنب: المصطلحات تستخدم منتجات القنب للأغراض الطبية والصناعية وكذلك للتسمم على الأقل لدى أربع ولايات أميركية ودولة عضو في الاتحاد الأوروبي. يوجد الآن نظامان منفصلان لتوزيع للحشيش في وقت متزامن يعملان بالتوازي، بالإضافة إلى أي استخدام صناعي للأجزاء غير المؤثرة على النفس من المصنع. هناك حاجة إلى الوضوح عند مناقشة القوانين المعنية. وعادة ما يشار إلى منتجات القنب التي تستخدم في الأغراض الطبية- سواء كانت هذه المادة المؤثرة في النفس أو التي لا تسبب تأثيرًا نفسانيًا، على أنها "القنب الطبي". يشار إلى منتجات القنب المستخدمة في التصنيع عادة باسم "القنب الصناعي". وقد أشير إلى منتجات القنب المستخدمة في التسمم غير الوسيطي باسم الحشيش غير الطبي، والقنب للبيع بالتجزئة والقنب الترويحي. لا يوضح مصطلح الحشيش "غير الطبي" أنه قد لا يكون لأغراض صناعية، بينما تشير "التجزئة" إلى شكل التوزيع، وليس الدافع لاستخدامه مثل "طبي" و "صناعي". ولذلك، يستخدم هذا التقرير مصطلح "ترويحي" لمنتجات الحشيش ذات التأثير النفساني المخصص للتسمم غير ألطبي.

أنظر:

European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, 2018, Cannabis legislation in p 6 An Europe overview

في العادة تتصل تشريعات القنب في الدول بالأغراض الطبية والأغراض الصناعية المسموح بها، مع التقيد بالتزامات وضوابط بالتحكم بالعمليات المرتبطة بزراعة النبتة ومكوناتها وتصنيعها وتسويقها، بموجب معاهدات خاصة للأمم المتحدة، وتتبنى بعض الدول (الأوروغواي، بعض الولايات الأميركية، كندا، وغيرها) تشريع استخدام القنب للأغراض الترفيهية أو الترويحية بكميات محددة.

وتشترط المعاهدات الدولية أن يتم التحكم في المصنع بأكمله بموجب قوانين المخدرات الوطنية، على الرغم من وجود استثناءات للنباتات في البلدان الأوروبية التي لا يتجاوز محتواها 0.2 ٪ THC، إذا كانت تُزرع للألياف.

والرقابة الوطنية غير إلزامية على بذور القنب، رغم أنها محددة باعتبارها خاضعة لقوانين مكافحة المخدرات في قبرص والبرتغال. وفي بلدان أخرى، غالبًا ما يتم تغطية إمداد بذور القنب للزراعة بمخالفة أكثر عمومية "لتسهيل إنتاج المخدرات" أو ما شابه ذلك[2].

مدى التزام الدول بالاتفاقيات والمعايير

تم وضع القنب لأول مرة تحت السيطرة الدولية بموجب اتفاقية الأفيون الثانية لعام 1925 (عصبة الأمم، 1925). في المادة 1، كان يشار إلى القنب باسم "القنب الهندي"، بعض أصنافه الغنية بشكل خاص في "الراتينج النشط القوي دوائيًا". حظرت اتفاقية عام 1925 تصدير راتينج القنب إلى البلدان التي حظرت استخدامه (المادة 11 (أ)) والضوابط المحلية المطلوبة، مثل العقوبات المفروضة على الحيازة غير المصرح بها، لمستخلص القنب وصبغته (المواد 4-7). تنص الاتفاقية على وجوب معاقبة أي خرق للقوانين الوطنية بعقوبات "مناسبة" (المادة 28).

وأقرت الأمم المتحدة ثلاث اتفاقيات تتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية: الأولى في العام 1961، وقد عدّلت سنة 1972، والأخيرة في العام 1988، وتتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثِّرات العقلية، وانضم إلى الاتفاقية 189 دولة، وأقرها الاتحاد الأوروبي، ولم ينضم إليها حتى الآن تسع دول، وهي: ثلاث دول في أفريقيا (جنوب السودان والصومال وغينيا الاستوائية)، ودولة واحدة في آسيا (دولة فلسطين)، وخمس دول في أوقيانوسيا (بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وكيريباس).

[2] Ibid, p 6.

وتصف الاتفاقيات الثلاث الإطار الأساسي للتحكم في إنتاج وتداول وحيازة أكثر من 240 مادة ذات تأثير نفسي (معظمها لها استخدام طبي معترف به). هذه المعاهدات تصنف المخدرات والمؤثرات العقلية وفقًا لخطرها على الصحة، ومخاطر الإساءة والقيمة العلاجية.

فتصنف اتفاقية عام 1961 (الأمم المتحدة، 1961) المخدرات في أربعة جداول. يضع نظيره في عام 1971 (الأمم المتحدة، 1971) المؤثرات العقلية في أربعة جداول أخرى. تم إدراج بعض المواد مرتين في اتفاقية 1961. فعلى سبيل المثال، يوضع القنب والهيروين (بالإضافة إلى 15 مادة أخرى) في اتفاقية عام 1961 الواردة في الجدول الأول، كمواد تؤدي خواصها إلى الاعتماد عليها والتي تمثل خطرًا جديًا من سوء استعمالها. وهي مدرجة أيضًا في الجدول الرابع، من بين أخطر المواد، بسبب مخاطر إساءة استعمالها، وخصائصها الضارة على وجه الخصوص وقيمتها الطبية أو العلاجية المحدودة للغاية. ويبدو أن هذا التصنيف "المزدوج" كان مقصودًا من المشرّعين للتأكيد على التهديد الذي تشكله هذه المواد على الصحة العامة، ولكنه أيضًا ينجم عن تقييد استخدامها المحتمل للأغراض الطبية. ومع ذلك، فمنذ إدراجه في اتفاقية عام 1925، لم تتم مراجعة راتينج القنب من قبل لجنة خبراء الصحة المعينين لتحديد المواد التي ينبغي التحكم فيها دوليًا؛ ولهذا السبب كان تصنيفها دائمًا مثيرًا للجدل (Danenberg et al 2013)، ويمكن الاطلاع على أحدث الأدلة في منشور منظمة الصحة العالمية الذي يتحدث عن "الآثار الصحية والاجتماعية لاستخدام القنب غير الطبي" (منظمة الصحة العالمية، 2015).

وتنص اتفاقيات الأمم المتحدة على أن استخدام جميع الأدوية (تحت السيطرة) يجب أن يقتصر على الأغراض الطبية والأغراض العلمية. تحدد الاتفاقيات إجراءات غير مصرح بها، مثل الحيازة والاستحواذ وتوزيع أو عرض للبيع وهلم جرا، يجب أن تكون جرائم يعاقب عليها، وينبغي أن يعاقب على تلك الجرائم الخطيرة بالحرمان من الحرية. في 1961 و1971 حددت الاتفاقيات بشكل كبير شروط وآليات (التجارة الدولية)؛ لذلك كان قابلًا للنقاش كم هي العقوبة المطلوبة للحيازة فقط للاستخدام الشخصي. ومع ذلك، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 (الأمم المتحدة، 1988) طالبت على وجه التحديد البلدان "التي تخضع للمبادئ الدستورية والمفاهيم الأساسية "للبلدان" لإنشاء "الأنظمة القانونية"، المتعلقة بحيازة أو شراء أو زراعة المخدرات [...] الاستهلاك الشخصي، كجريمة جنائية [...]. وبالنظر إلى الجزء الأول من هذا الشرط، والتفسيرات الوطنية المختلفة لـ "جريمة جنائية"، وإمكانية توفير بدائل للإدانة أو العقاب، كان هناك مجموعة واسعة من الردود في جميع أنحاء أوروبا. الاتفاقيات لا تحدد أن استخدام المخدرات

نفسها ينبغي أن تكون جريمة يعاقب عليها القانون، على الرغم من أن كل بلد يستطيع اعتبار استخدام المخدرات البسيط كجريمة محددة إذا كان يختار القيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، لا تشكل الاتفاقيات أي صلة بين نوع الدواء والعقوبات المقررة في القانون الوطني. تؤثر الجداول على الإجراءات القانونية لتجارة المخدرات، ولكن البلدان ليست ملزمة باستخدامها أو تمييزات أخرى لتغيير العقوبات على الجرائم. كما طلبت الاتفاقية عام 1988 من الدول أن تأخذ ما يناسبها من تدابير لمنع زراعة القنب غير المشروعة والقضاء على نبات القنب على أراضيها (المادة 14)[3].

واستنادًا إلى تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للعام 2016، يبدو أن ثمة خللًا في التحكم بمسار الدول ومراقبة العمليات المرتبطة بالمخدرات، ومن أجل تعزيز عمل نظام المراقبة الدولية للمخدرات وتطبيق المعاهدات الدولية ذات الصلة، فإن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تواصل العمل الوثيق مع جميع الحكومات بغرض التشجيع على التصديق الكامل على الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وتنفيذها في إطار القانون الداخلي.

ويتحدد الإطار الدولي لمراقبة المخدرات بأهداف متعددة، منها ما يلي:

- التنظيم الرقابي لجميع أشكال التجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثِّرات العقلية والسلائف المستعملة في صنع تلك المواد المشروعة، مع منع تسريبها إلى القنوات غير المشروعة؛
- ضمان الحصول على الأدوية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة بالقدر الكافي للأغراض الطبية المشروعة لمن يحتاجونها؛
- إنشاء مرافق للعلاج وإعادة التأهيل والرعاية بعد العلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي بغية التصدي لتعاطي المخدِّرات والإدمان؛
- التصدِّي لجرائم المخدرات بطريقة متناسبة ومترسخة في سيادة القانون وضمانات الأصول القانونية، وتتيح اتِّخاذ تدابير مؤسسية للتصدي لارتكاب الأفراد المتعاطين للمخدرات أو المدمنين عليها الأفعال غير مشروعة؛
- تيسير المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين ومكافحة غسل الأموال.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، فرضت الاتفاقيات على الدول اعتماد "مجموعة متكاملة من التدابير القانونية والسياساتية والتنظيمية"، بما يضمن صحة الإنسان وما فيه مصلحته.

[3] Ibid, pp 8-9.

وبما أن هذا لا يعد كافيًا لضمان امتثال التشريعات الوطنية لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، فقط، فرضت الاتفاقيات أن يتم ذلك من خلال إجراءين مترابطين هما: ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية من أجل الأغراض الطبية والعلمية؛ ومنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة إلى قنوات غير مشروعة أو استخدامها، في حالة السلائف الكيميائية، في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة[4].

وبطبيعة الحال، يمكن تحقيق الالتزام به في الدول ذات السيادة التامة، بما فيها القدرة على الضبط في الإقليم الخاضع لها والتحكم بالممرات ومراحل وسلسلة إمداد المخدرات، وتمتاز بقوانين حكم ملزِمة، وأجهزة رقابة فعالة، وسلطة قضائية نافذة، وانعدام فساد، والتزام اجتماعي شامل.

حالة الدول

الولايات المتحدة الأميركية

تسمح معظم الولايات في أميركا الآن بالحصول على القنب للأغراض الطبية، ويُسمح بتعاطي القنب للأغراض الترويحية في ثماني ولايات ومقاطعة كولومبيا[5]. والأمر الأكثر أهمية أن التراخيص في تلك الولايات، باستثناء مقاطعة كولومبيا، تُمنح الآن للشركات الربحية لإنتاج وبيع مجموعة من المنتجات لاستعمال القنب في الأغراض الطبية وغير الطبية. وفي الولايات التي يُسمح فيها الآن بتعاطي القنب للأغراض الترويحية، زاد تعاطي القنب بين السكان البالغين، وهو لا يزال أعلى من المتوسط الوطني. وقد بدأت الزيادة الكبيرة في تعاطي القنب في تلك الولايات في عام 2008، بالتوازي مع تدابير تسمح باستعمال القنب في الأغراض الطبية. ولوحظ أن الزيادات في تعاطي القنب على

---

[4] أنظر: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير 2016، ص 11 و12.

[5] في نيسان/أبريل 2016، أصبحت بنسلفانيا الولاية الرابعة والعشرين في الولايات المتحدة الأميركية التي تُشرع قانونيًا للسماح باستعمال القنب للأغراض الطبية وتنظيمه، ثم تلتها ولاية أوهايو في حزيران/يونيو 2016. وفي 8 تشرين الثاين/نوفمبر 2016، صوتت ولايات أركانساس وفلوريدا ونورث داكوتا لصالح التصريح باستعمال القنب للأغراض الطبية. كما صوت الناخبون في ولايات كاليفورنيا ومين وماساتشوستس ونيفادا لصالح الموافقة على تدابير تشريعية لإباحة وتنظيم استعمال القنب. (المصدر: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير العام 2016، ص 58).
وتلاحظ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بقلق نتائج العديد من عمليات الاستفتاء بمبادرة شعبية المنظمة على مستوى الولايات في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بشأن إباحة القنب لأغراض غير طبية. (المصدر: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المصدر السابق نفسه، ص 29).

نطاق الولايات المتحدة ترتبط على نحو غير متناسب بالبالغين ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية ممن يتعاطون القنب بانتظام وبكميات كبيرة.

وتعد التدابير المتخذة من جانب الولايات المتحدة بشأن استخدام القنب لأغراض طبية وغير الطبية على السواء مصدر قلق للهيئة الدولية لمكافحة المخدرات لعدم مطابقتها للشروط والمعايير الدولية المنصوص عليها، رغم الكلف المالية العالية للخطة الاستراتيجية المعتمدة في العام 2016 من الإدارة الأميركية للتصدي للإدمان ومكافحة المخدرات والمؤثرات الناتجة عنها؛ ذلك أن التدابير المتخذة المتعلقة بإباحة وتنظيم بيع القنب لأغراض ترويحية من جانب عدة ولايات أميركية بالنسبة للهيئة "لا يمكن أن تتفق مع الالتزام القانوني المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة 4 من اتفاقية سنة 1961، بقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها".

وكذلك، فإن العديد من الأطر القانونية والتنظيمية في الولايات التي تسمح باستخدام القنب للأغراض الطبية لا تتوافق تمامًا مع المادتين 23 و28 من اتفاقية سنة 1961، التي تحدد الشروط التي ينبغي تلبيتها من أجل وضع برنامج للقنب الطبي.

وتلاحظ الهيئة بقلق شديد مشكلة تعاطي المؤثِّرات الأفيونية وعقاقير الوصفات الطبية والهيروييني على نطاق واسع، التي لا تزال تؤثِر على الولايات المتحدة، وتودي بحياة عشرات الآلاف من الضحايا كل عام، حسبما يرد بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا التقرير. وترحّب الهيئة باعتماد إدارة مكافحة المخدرات لخطة عمل شاملة للتصدي لإدمان المؤثرات الأفيونية وتخصيص الحكومة 6.27 بليون دولار خلال السنة الميلادية 2016 لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات لعام 2015[6].

وتجدر الإشارة إلى أن تعاطي المؤثِّرات الأفيونية المصروفة بوصفات طبية، وكذلك الهيروين لا تزال مصدر قلق كبير في الولايات المتحدة، ووفقًا لتقارير المعهد الوطني لبحوث تعاطي المخدرات في أميركا، حدثت في عام 2014 أكثر من 47000 حالة وفاة ناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات، من بينها أكثر من 18000 حالة وفاة من جراء تعاطي جرعة

[6] الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير العام 2016، المصدر السابق نفسه، ص 28 و29.

مفرطة من المسكنات الأفيونية المصروفة بوصفات طبية وأكثر من 10000 من تعاطي جرعة مفرطة من الهيروين[7].

كندا

بدأ التوجه المعلن لدى الحكومة الكندية الجديدة المنتخبة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 على إباحة القنب للأغراض غير الطبية من خلال سن تشريع جديد من أجل تنظيم استعماله قانونيًا. واقترح مشروع القانون بهذا الشأن من قبل نواب عن الحزب الليبرالي، وسط معارضة شديدة من قبل الحزب المحافظ في مجلس الشيوخ[8].

وبقي الجدل قائمًا في كندا بشأن إقرار قانون تشريع القنب لأغراض ترفيهية إلى أن صوت مجلس الشيوخ الكندي في شهر حزيران 2018 بالأغلبية لصالح قرار يقضي بتشريع استخدام القنب لأغراض ترفيهية، حيث أعلن رئيس الوزراء جاستن ترودو أن استهلاك وزراعة وثقافة الماريجوانا ستصبح قانونية ابتداء من تاريخ 17 أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2018. وأصبحت كندا بعد هذا القرار أول دولة من مجموعة السبع تُشرّع استعمال القنب، بعد خمس سنوات على تشريعه في الأوروغواي لأول مرة في العالم. وكان استخدام القنب ممنوعًا في كندا منذ العام 1923، ثم سمحت الحكومة باستخدامه لأغراض طبية في العام 2001. وبموجب القرار الجديد سيُسمح للبالغين من عمر 18 عامًا شراء واستهلاك وزراعة القنب بكميات محدودة، وسيتم بيعه في أماكن خاصة تشرف عليها الحكومة[9].

والجدير ذكره أن الحكومة الكندية ومقاطعاتها كانت اتخذت عددًا من الإجراءات التشريعية والسياسات وتدابير إنفاذ القانون لمواجهة الارتفاع في حالات تعاطي الجرعات المفرطة واستشراء المخدرات المخلوطة بالفينتانيل، وكان من بينها تدابير التوعية، والعمل بتعاون مع محرري الوصفات الطبية ومقدمي الخدمات لتزويدهم بأدوات مناسبة في هذا الشأن، ومعالجة المشاكل المرتبطة بالحصول على المؤثِّرات الأفيونية وعلى العلاج[10].

---

[7] المصدر السابق نفسه، ص 58.

[8] المصدر السابق نفسه، ص 58.

[9] أورونيوز، 2018/6/21.

[10] الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير العام 2016، مصدر سابق، ص 58.

أستراليا

عدل البرلمان الأسترالي قانون المخدرات لعام 1967 في شباط/ فبراير 2016 للسماح قانونًا بزراعة القنَب لصنع منتجات القنب الطبية. وكان من المقرّر دخول هذا التعديل حيّز النفاذ في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وبموجب مشروع القانون المعدل لقانون المخدرات سمح بوضع نظم لمنح التراخيص والتصاريح لعام 2016، لزراعة وإنتاج القنب وراتنج القنب للأغراض الطبية والعلمية. ومراعاة للشواغل التي يثيرها تعاطي القنب وتسريبه، وضعت اتفاقية سنة 1961 مجموعة إضافية من تدابير المراقبة، المنصوص عليها في المادتين 23 و28، التي يجب تنفيذها لجعل البرامج التي تنطوي على استخدام القنب ممتثلة للاتفاقية، التي تُعدً أستراليا دولة طرفًا فيها[11].

وبموجب القانون الأسترالي، فإن التجارب الطبية أو تجريم المخدر يندرج في إطار الاختصاص القضائي لحكومة كل ولاية، بينما تظل الحكومة الاتحادية مسؤولة عن تنظيم زراعة واستيراد المخدر.

ويمكن ان تمهد هذه التغييرات المقترحة على التشريع الطريق أمام صناعة القنب الطبية الاسترالية، مع إمكانية التصدير لخارج البلاد أيضًا[12].

وفي العام 2018 قررت أستراليا السماح بتصدير القنب الهندي لأغراض طبية بغية توسيع آفاق عمل المنتجين المحليين واكتساب موقع رائد في هذا المجال على الصعيد العالمي. ورأت الحكومة الأسترالية في هذا القطاع فرصة تعد بالنمو الاقتصادي. وحصلت أول مزرعة على رخصة في مارس/آذار، وأعطي الضوء الأخضر لاحقًا لعدة منشآت يزرع فيها القنب الهندي لأغراض العلاج، وفق "وكالة الأنباء الفرنسية".

وقال وزير الصحة الأسترالي، غريغ هانت، لقناة "إيه بي سي" أن أستراليا تطمح إلى أن تكون "أكبر منتج في العالم للقنب الهندي لدواعي العلاج"، غير أن السوق الوطنية تبقى على رأس أولويات القطاع، بالرغم من منح رخص تصدير[13].

---

[11] المصدر السابق نفسه، ص 24 و25.

[12] روسيا اليوم، استراليا تسمح بزراعة الماريخوانا من أجل الأغراض الطبية، 2015/10/18، نقلًا عن رويتر.

[13] بوابة الوسط – القاهرة، أستراليا تجيز تصدير القنب الهندي لأغراض العلاج، 4 كانون الثاني 2018.

أوروغواي

تعد الأوروغواي أول دولة في العالم تسمح بتعاطي القنب للأغراض الترويحية، ففي عام 2013، أقرت حكومة أوروغواي تشريعًا ينظم زراعة القنب وإنتاجه وتوزيعه وتعاطيه للأغراض الترويحية. ومنذ ذلك الحين، أصدرت الحكومة المزيد من المراسيم والأوامر بشأن تنفيذ عناصر محددة من اللوائح المنظِّمة للقنب. وهي تشمل تنظيم استعمال القنّب للأغراض الطبية، وتسويق القنب وتوزيعه للأغراض الترويحية عن طريق قنوات منها الصيدليات، وتسجيل متعاطي القنب للأغراض الترويحية. بيد أن أثر الأحكام المنظِّمة لتعاطي القنب للأغراض الترويحية في أوروغواي لن يتضح إلا بعد تنفيذها بالكامل، وسوف يتطلب رصدًا وثيقًا بمرور الوقت. واتخذت الأورغواي تدابير تشريعية بهدف إنشاء سوق منظمة لاستخدام القنّب لأغراض غير طبية، ومنذ 19 تموز/يوليو 2017، بدأ عشرات الصيدليات في بيع المنتج تحت سيطرة الدولة من خلال مراقبة إنتاجها وتوزيعها. وتأمل الدولة التمكن من مكافحة المخدرات، واستعادة السيطرة على سوق تجارة المخدرات، حيث تقدر قيمة السوق السوداء 40 مليون دولار سنويًا[14].

وعلى المستوى الأممي، تؤكد الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن التشريعات التي تتبعها الحكومة في الأوروغواي تتعارض مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما الأحكام التي تنص عليها المادة 4 (ج) المخدرات من اتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدلة، والتي تلزم الدول الأطراف بـ "قصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرايدها وتوزيعها والاتّجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها". وعلاوة على ذلك، فإن كل دولة طرف ملزمة، وفقًا للفقرة (1) (أ) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988، بأن تتّخذ ما يلزم، في إطار قانونها الداخلي، اتخاذ أي من تدابير لكي تجرم، في إطار قانونها الداخلي، إنتاج أي مخدرات أو صنعها أو استخراجها أو تحضيرها أو عرضها أو عرضها للبيع أو توزيعها أو بيعها أو تسليمها بأي وجه كان أو السمسرة فيها أو إرسالها أو إرسالها على سبيل العبور أو نقلها أو استيرادها أو تصديرها خلافًا لأحكام اتفاقية سنة 1961.وتواصل الهيئة حوارها مع حكومة أوروغواي بهدف تعزيز امتثال هذا البلد للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات[15].

---

[14] أنظر: أورونيوز، 2018/1/10.

[15] الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير العام 2016، مصدر سابق، ص 28.

أوروبا

يلزم القانون الدولي بمراقبة نباتات القنب ومنتجاته، مع وجود سماح للاستخدام الطبي والصناعي. ولا توجد دولة في أوروبا رسميًا تسمح بتدخين الحشيش لأغراض طبية.

في جميع أنحاء أوروبا هناك وسائل إعلام وخطاب عام حول قضية تغيير قوانين القنب. ومع ذلك، تشعر الإدارات الوطنية بالقلق إزاء أثر استخدام القنّب على الصحة العامة، وتعارض، عمومًا، عدم تجريم القنب أو إضفاء الصفة القانونية عليه للاستخدام الترفيه، بل إن تشريع القنب لأغراض طبية وعلمية ما زال في مرحلة البحث العلمي والنقاش، واتجاهه غير واضح.

من ناحية أخرى، هناك القليل من الانسجام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في القوانين التي تعاقب على استخدام القنب غير المصرح به أو عرضه. بعض البلدان تتعامل بشكل قانوني مع الحشيش، مثل الأدوية الأخرى؛ وآخرون تختلف العقوبات المتاحة لديهم على تعاطي القنب اختلافًا كبيرًا، ولكن فقط مقارنة الحد الأقصى لقوانين العقوبات تعطي صورة مضللة.

تعامل جميع الدول في أوروبا الحيازة للاستخدام الشخصي كجريمة، لكن أكثر من ثلث البلدان لا تسمح بالسجن، كعقوبة في ظروف معينة؛ ولدى العديد من الدول الأخرى توجيهات على مستوى أدنى ضد السجن بسبب تلك الجريمة.

منذ عام 2000، كان الاتجاه هو الحد من العقوبة القصوى للجرائم المتعلقة بالاستخدام الشخصي. وتشمل مناقشات تغيير السياسة خفض العقوبات، وقدمت العديد من الاقتراحات للتشريع الكامل من البرلمانات في السنوات القليلة الماضية، وهي عادة من قبل أحزاب المعارضة، ولكن تم رفض معظمها.

بريطانيا

لا تزال بريطانيا في مرحلة درس تقنين القنب للأغراض الطبية، وتتريث باتخاذ خطوة التقنين، بانتظار حسم الموقف النهائي من ثبات اسهام النبتة في العلاجات الطبية، وعدم إساءة استخدامه في أغراض غير مشروعة، لكنها باتت تقترب من إضفاء الشرعية على هذا النوع من الاستخدام، استنادًا إلى تقرير يؤكد فوائده للمرضى.

وتراجع الحكومة البريطانية حاليًا، القواعد للسماح باستخدام المخدرات المشتقة من النبات المحظور، وفقًا لوكالة "رويترز" للأنباء.

ويقول البروفيسور سالي ديفيز، كبير الأطباء في إنكلترا، في التقرير إن هناك أدلة قاطعة على أن الحشيش من الممكن أن يساعد الأشخاص الذين يعانون من الألم المزمن والتصلب المتعدد والغثيان الناجم عن العلاج الكيماوي والقيء.

وقال متحدث باسم رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، الثلاثاء 3 تموز/يوليو 2018، إن كبير المسؤولين الطبيين في بريطانيا توصل الى أن هناك حالة للاستخدامات الطبية للحشيش، وأن الحكومة ستبحث عن تمديد مراجعتها لتشمل قواعدها المتغيرة لمثل هذا الاستخدام.

وقال المتحدث للصحفيين: "استنتج كبير الأطباء أن هناك دليلًا على فائدة علاجية لبعض الحالات الطبية.

وتابع: "أدى ذلك إلى التكليف اليوم بالجزء الثاني من المراجعة، الذي سيستكمله المجلس الاستشاري حول إساءة استخدام المخدرات"[16].

هولندا

من بين جميع دول الاتحاد الأوروبي تنفرد هولندا بنهج سياسة ليبرالية حيال السماح باستخدام المخدرات الخفيفة للأغراض الترويحيه، وبيعه في محلات مختصة ومحددة بطريقة قانونية ورسمية للجمهور، مثل الحشيش والماريجوانا، في المقاهي منذ عام 1976، وبحيازة كمية خفيفة من الحشيش، وفقًا لشروط، منها عدم بيعها لغير البالغين، وعدم وجود شكاوى من قبل الجيران في أماكن تداولها، مع استمرار حظر البيع بكميات كبيرة.

وبما أن الحشيش ممنوع في باقي دول أوروبا يأتي السيّاح من بلجيكا وفرنسا وألمانيا لشراء الحشيش من المحلاّت الهولندية، وقد انتهز بعض التجار هذه المناسبة وافتتحوا محلات ضخمة لبيع الحشيش في المدن والقرى الواقعة على الحدود البلجيكية والألمانية. وأدى هذا إلى حركة سياحية وتجارية ضخمة لشراء الحشيش، كما إدّى إلى شكوى كبيرة من سكان المدن الحدودية بسبب القلق والإزعاج الذي يتسبب فيه تواجد أعداد ضخمة من البلجيك والفرنسيين والألمان لشراء الحشيش.

وقد سبب ارتياد السياح الأجانب لمقاهٍ بقصد تعاطي الحشيش إلى جدل حول السماح ببيعه للأجانب أو الاكتفاء بالسماح للمواطنين فقط، وأشار متحدث باسم رئيس بلدية لاهاي بولين كريكي، إلى استلام عدد ليس بقليل من الشكاوى المرسلة من قبل السكان والزوار عن الرائحة

[16] النهضة، بعد اكتشاف فوائد صحية له.. بريطانيا تقترب من إجازة استخدام الحشيش، 2018/7/4.

القوية للحشيشة والضوضاء المفتعلة من المستهلكين لهذه المادة. وفي نيسان من العام الجاري 2018، أعلنت الحكومة الهولندية عن مشروع لتطبيقه على 10 بلديات في البلاد لتقنين انتاج الحشيشة[17]. واضطرت بعض البلديات إلى إصدار قرارات بمنع بيع الحشيش في حدود البلدية، إلا أنّ المحكمة أجبرت البلديات على إلغاء قراراتها لأنها مخالفة للقانون. وكانت الحكومة السابقة أصدرت ما عرف باسم "تصريح الحشيش"، وهو عبارة عن بطاقة شبيهة بالبطاقة الشخصية، تسمح لحاملها فقط بشراء الحشيش من المحلات الهولندية، وبدون هذا التصريح يمنع البائع من بيع الحشيش لأي شخص. وحتّى لا يستغل أحد الفرصة ويشتري الحشيش بهدف بيعه للسياح الأجانب، فإنّ التصريح ينص على البيع بحدّ أقصى "3 غرام" في اليوم. إلا أنّ الحكومة الجديدة التي تشكلت في بداية شهر آب من العام 2018 الجاري، كان لها رأي آخر، حيث قررت إلغاء "تصريح الحشيش" والسماح ببيعه من جديد لكل من يرغب، سواء من أهل البلد أم من السياح الأجانب[18].

واللافت استقرار عدد المدمنين في هولندا، الذي بقي بحدود 25 ألفًا[19]. وقال تقرير سنوي، أصدره المركز الأوروبي لمراقبة المخدرات والادمان في 5 تشرين الثاني 2009 والذي استعان بأحدث البيانات المتاحة أن 5.4 في المئة من البالغين في هولندا تعاطوا القنب، مقارنة مع متوسط في أوروبا بلغ 6.8 في المئة[20]. كما أن عدد الذين يموتون من ضحايا الإدمان متدنٍ بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، إذ يصل عددهم إلى حوالي 42 سنويًا. ويصنف المدمنون في هولندا كمرضى وليس كجناة.

وقد أصدر وزير العدل والأمن القومي قرارات برفع السنّ الذي يسمح فيه للشباب بشراء السجائر من 16 سنة إلى 18 سنة، وبهذا يزيد حاجز منع الشراء بعد أن أثبتت الدراسات والأبحاث الطبية أنّ التدخين المبكّر فيه ضرر فعلي على صحّة الأطفال والشباب[21].

واستنادًا إلى دراسة الأرقام الاقتصادية الموجودة منذ عام 2015 من قبل المكتب المركزي للإحصاء في هولندا، يبدو أن القيمة الاقتصادية لنمو الحشيش في هولندا أكبر بكثير مما كان متوقعًا في البداية. وتعتقد هيئة لإحصاء الهولندية أن إنتاج الحشيش زاد بنسبة تقدر 40 في

---

[17] محمود غزيّل، لاهاي تتراجع عن قرار تدخين الحشيشة في الشوارع، http://24.ae/article/435265/، 2018/4/16.

[18] زيادة غير متوقعة في زراعة وإنتاج الحشيش وقيمته الاقتصادية في هولندا، هولندا اليوم، 2018/5/24.

[19] هولندا نجحت في تقنين استهلاك المخدرات من خلال تنظيم بيعها، https://p.dw.com/p/9ofF ، 2007/2/10.

[20] الأيام، تقرير: الهولنديون من أقل متعاطي الحشيش في اوروبا،2009/11/7.

[21] هولندا ترفع سنّ التدخين وتلغي تصاريح الحشيش، أخبار هولندا، 2018/8/16.

المائة، لكن المعلومات من الشرطة تبين أن النسبة 20 في المائة هي أكثر واقعية. علاوة على ذلك، يبدو أن إنتاج القنب السنوي يضيف إلى الاقتصاد أكثر من 2،3 مليار يورو مما كان يُفترض في السابق.

في المجموع، تمثل جميع الأنشطة غير القانونية مساهمة بقيمة 4،8 مليار يورو في الاقتصاد الهولندي[22].

البانيا

تسعى ألبانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن حقول الحشيشة المنتشرة في جبالها، تشكل واحدًا من أهم العوائق في سبيل ذلك. وتحولت البانيا بفعل ظروفها المناخية والجغرافية المؤاتية اول منتج للحشيشة في اوروبا، غير أن السلطات المحلية تحاول التصدي لهذه الزراعة المنتشرة خصوصًا في اوساط الريفيين "اليائسين" الذين يقبلون عليها طمعًا بمردودها المادي. وتحت ضغط المجتمع الدولي القلق ازاء الثقل الكبير لتجارة المخدرات في اقتصاد هذا البلد المرشح للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، تسعى السلطات الالبانية الى ثني القرويين عن هذه الزراعات عبر القيام بعمليات ضخمة لاتلاف المحاصيل ومصادرتها.

وتعد "ألبانيا المصدر الأول لنبتة الحشيشة المصدّرة إلى دول الاتحاد الأوروبي"، بحسب تقرير حديث لشرطة "يوروبول" الأوروبية.

وهذه التجارة غير المشروعة تشكل ثلث إجمالي الناتج المحلي لألبانيا وربما أكثر، وفقًا لمصادر غربية. ويُحوّل جزء كبير من عائدات هذه التجارة إلى الخارج، لكن أجزاء منه تموّل الفساد وتلوّث الوسط السياسي في البلاد.

ففي منطقة لازارات وحدها، تصل قيمة القنب الهندي المنتج إلى أربعة مليارات و500 مليون يورو، وفقًا لتقرير صادر في العام 2013 عن الشرطة، قبل أشهر على شنّ عملية واسعة على هذه المنطقة المعروفة باسم "مملكة الحشيشة."

وبحسب تقرير ايطالي، ينتج سنويا 900 طن من الحشيشة بقيمة سوقية تقدر بـ 4,5 مليارات يورو، اي ثلث اجمالي الناتج المحلي.هذه المخدرات تهرب بشكل خاص الى ايطاليا بمشاركة مافيا منطقة بوليا المواجهة لألبانيا[23] .

---

[22] زيادة غير متوقعة في زراعة وإنتاج الحشيش وقيمته الاقتصادية في هولندا، مصدر سابق، 2018/5/24.

[23] بوابة الأنباء، تقرير مصور: البانيا تسعى الى القضاء على زراعة الحشيشة في جباله، بوابة الأنباء، 2016/10/22 .

إيطاليا

إشراف الجيش على زراعة القنب في إيطاليا

دخل الجيش الإيطالي تجربة زراعة القنب الهندي للاستعمالات العلاجية في إيطاليا، بموجب إتفاقية وُقعت في 15 أيلول 2014 بين وزارتي الدفاع والصحة الإيطاليتين، وعلل القرار بأنه اتخذ بغية خفض تكلفة إنتاج هذه الأدوية التي تعتمد في صناعتها على القنب الهندي المستورد، حيث تصل قيمة مصل القنب إلى 15 يورو. وقالت وزيرة الدفاع الإيطالية روبيرتا بينوتا أن "إن الهدف ليس تحقيق الربح، وإنما نسعى إلى انتاج الأدوية التي قد لاتثير اهتمام الأسواق، إننا نطمح لإنقاذ أرواح الناس". وحددت زراعة القنب الهندي في ساحة ثكنة خاصة في مدينة فلورنسا، وهي عبارة عن مؤسسة كيميائية وصيدلانية عسكرية مخصصة لإحتياجات الجنود، حيث تم توسيع نشاطاتها لتشمل حاليًا المدنيين أيضًا. وحدد الإنتاج المتوقع في المؤسسة العسكرية ما بين 80 و 100 كيلوغرام سنويًا، على أن تسلم إلى الصيدليات المحلية ومراكز الإستشفاء لإنتاج الأدوية[24].

وبدأ الجيش الإيطالي في زراعة أول محاصيل طبية في عام 2016. ويبدو أن هذا البرنامج يقوم بإيصال القنب الطبي بشكل موثوق، بالإضافة إلى ذلك، افتتح أول مقهى للقنب للمرضى في روما في خريف العام 2016[25].

شروط استعمال القنب للأغراض الطبية

يشرف الجيش الإيطالي على زراعة ما أطلق عليه "قنب الدولة"، داخل مساحات مخصصة لهذا الغرض بمدينة فلورنس. ويشرف عليها معهد كيميائي عسكري يدعى "المعهد الكيميائي الدوائي". وتنتج كميات من هذه المادة لأهداف بحثية علاجية. وقد رخصت الحكومة الإيطالية إنتاج القنب الهندي من طرف الجيش بكميات تلبي الحاجيات الطبية الوطنية، بحيث يتم في مرحلة أولى انتاج كميات قليلة، بانتظار معرفة احتياجات البلد لتوسيع المساحة المزروعة.

واستغرق القنب الخاص بالجيش وقتًا كي يصبح متاحًا في السوق الإيطالي، "وحيث تأخر الإنتاج عدة مرات: تم تحديد أول محصول لأول مرة في منتصف العام الماضي [2015]، ثم تم تأجيله مرة أخرى. حيث كانت "الإجراءات بطيئة جدًا"، إلى أن بات متاحًا بصورة رسمية.

---

[24] Euronews، إيطاليا: الجيش يشرع في زراعة القنب الهندي، 2014/9/19.

[25] cannabis.info, Legal Status of Marijuana in Italy, 27/8/2018.

ففي أوائل شهر كانون الثاني 2017، شرعت السلطات الإيطالية في توزيع محصول القنب الهندي على مجموعة من الصيدليات التي كانت السباقة إلى طلب تزويدها بهذه النبتة قصد استعمالها في العلاج. وينص القانون على أن الزبون لن يحصل على هذه النبتة من الصيدلية، إلا بعد تقديم وصفة من الطبيب، كما أن سقفًا شهريًا للاستهلاك، يحدد لكل مريض؛ إذ لا ينبغي أن يتجاوز 3 إلى 4 غرامات شهريًا. ويحتاج كل مستعمل لها كمية تتراوح بين 20 و100 مليغرام يوميًا، يحددها طبيب، يراعي عدم تأثيرها على المريض، وجعله يصل درجة الهلوسة. ويذكر أن هذه الوصفة تقتضي طبخ كمية قليلة من النبتة في الماء، ليتم شربها، وتستعمل في تهدئة الآلام، لكن استعمالها لا يكون إلا بناء على نصيحة من الطبيب وبعد تجريبه المهدئات الأخرى[26]. وتجدر الإشارة إلى أن القنب يعد وصفة طبية لعلاج المرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة مثل التصلب المتعدد والسرطان وفيروس نقص المناعة.

ووفقًا لفرانشيسكو كريستاني (طبيب التخدير ورئيس الجمعية الإيطالية للقنّب العلاجي)، فإنه، بالمقارنة مع العديد من البلدان في أوروبا، فقد خطت إيطاليا في هذا المجال خطوة إلى الأمام، بمعنى أن أي طبيب عام في إيطاليا، يمكنه الآن وصف القنب الطبي بشكل قانوني، دون أن يكون متخصصًا أو ملتحقًا بمستشفى. ففي بلدان أوروبية أخرى، مثل فرنسا، لم تناقش الحكومات ذلك، ولا تزال هناك الكثير من العقبات التي تمنع الأطباء من وصف الأدوية بحرية. ومع ذلك ففي معظم الحالات في إيطاليا، يتعين على المرضى شراء الأدوية بأنفسهم باستثناء منطقتين. الأسعار مرتفعة للغاية، لأن إنتاج القنّب في الجيش لم يبدأ بعد، لذلك يستمر استيراد القنب من الخارج، ومعظمه من هولندا[27]. ورغم اعتقاد فرانشيسكو أنه قد يكون من الأفضل عدم وضع العمل كله في يد كيان واحد، وإعطاء الفرصة، بدلًا من ذلك، لشركات أدوية أخرى

---

[26] HARUJIN، ايطاليا تبيح استخدام الماريجوانا علاج بالصيدليات، 2017/1/11.

[27] قالت وزيرة الصحة الإيطالية جوليا جريلو "إن إيطاليا سوف تزيد من واردات القنب الطبي (الحشيش) من هولندا لمواجهة النقص. وأضافت أنها طلبت من نظيرها الهولندي هوجو دي لونجي زيادة الواردات إلى 700 كيلوجرام لعامي 2018 و2019، مقارنة بالكمية المتفق عليها في السابثق وهي 450 كيلوجراما سنويًا. وقالت جريلو"الطلب على القنب الطبي في بلادنا يتزايد بصورة مستمرة، ولكن روابط المرضى اشتكت منذ فترة من التأخير والافتقار لمخزون القنب في الصيدليات". **(المصدر: لمياء محمود، إيطاليا تطالب بزيادة واردات القنب الطبي من هولندا، موقع القمة، (د.ت)).** وذكرت شركة "أورورا كانابيس" في كندا يوم الخميس 18 كانون الثاني 2018 أن وحدتها الألمانية "يدانيوس" فازت بعقد لتوريد الماريجوانا الطبية إلى السوق الإيطالي. وقال أورورا أنه بينما تنتج وزارة الدفاع الإيطالية حاليًا القنب الطبى للسوق الإيطالى فإن الزيادة الحادة فى الطلب دفعت الحكومة إلى طلب أطراف خارجية للحصول على مزيد من الإمدادات. **(المصدر: Health، كندا أورورا لبيع الماريجوانا الطبية إلى إيطاليا، 2018/1/19).**

لدخول السوق، من أجل ضمان منافسة صحية. لكن ما من شك في أن الإنتاج الذي يسيطر عليه الجيش سيضمن الاحترام الصارم للقواعد والشروط الأمنية.

ويشير فرانشيسكو إلى أن المرسوم الخاص بالقنب الطبي يشدد الإجراءات على الأطباء الراغبين في وصف الأدوية؛ لأنها تفترض جرعة دقيقة في المليغرام، والتي تتطلب حسابات مفصلة، وتفترض أن يقوم الأطباء بإرسال بطاقات المريض إلى وزارة الصحة التي تحتوي على بيانات المرضى من أجل مراقبة تقدمهم. شهرًا بعد شهر. وهذه عقبات بيروقراطية تثني الأطباء عن وصف الدواء. وقد وافق مجلس الوزراء على مرسوم تغيير انتهاك القواعد المتعلقة بزراعة القنّب من جريمة جنائية إلى جرم إداري، وهو ما يعني الجيش ومركز تصنيع المحاصيل في روفيغو، وهما منظمتان تخضعان بالفعل لرقابة صارمة. غير أن المرسوم ينص على أنهم إذا ارتكبوا أخطاء، فستعتبر في المرة الأولى مخالفة إدارية، والثانية جريمة جنائية[28].

الشروط البيئية لتجربة زراعة القنب للأغراض الطبية

ومن بين التجارب المقدمة التحقيق الذي أعدته وكالة فرانس برس العالمية (روما- أ ف ب) في أوائل شهر شباط من العام 2017، حول تجربة زراعة القنب في خيم آمنة بيئيًا، تحت إشراف ومتابعة مباشرين من عسكريين على العمليات المتعلقة بزراعة النبتة، وصولًا إلى تصنيعها وبيعها لأغراض طبية. وبحسب نتائج التحقيق، تنمو نحو مئة نبتة من القنب الهندي في خيمة زراعية كبيرة في فلورنسا، على مرأى من عسكريين، حيث يتولى الجيش الإيطالي إنتاج الحشيشة المتوافرة في الصيدليات لاستخدامها للأغراض العلاجية. وينقل التحقيق عن الكولونيل أنطونيو ميديكا اقتناعه بالفعالية الكبيرة لهذه النبتات، قائلًا "لقد أجرينا اختبارات" عليها. غير أن مهمته ترتدي طابعًا جديًا؛ إذ يتعين الحرص على جودة الإنتاج وثباته؛ لأن الحشيشة مخصصة لمعالجة مرضى. ويوضح الكولونيل أن "الإنتاج في هذه البيئة المعقمة والمغلقة مهم للغاية؛ لأنها الطريقة الوحيدة للحصول على منتج ثابت خال من العناصر السامة، خصوصًا المعادن الثقيلة التي تمتصها النباتات بسهولة في الحقول، كالزئبق مثلا". وقد وصلت أولى الكميات من هذا المنتج، الذي يباع حصرًا بوصفة طبية، الى صيدليات إيطاليا أخيرًا. ويختلف المنتج بدرجة كبيرة عن الحشيشة المستخدمة لأغراض الترفيه، إذ إن الأهم في المجال

[28] Eva Donelli, Cannabis Regulation in Italy: Exclusive Interview with Francesco Crestani, cannabusiness, 29/1/2016.

الطبي ليس المكوّن الفعال الذي يجذب إليه اهتمام مدخني الحشيشة، أي مادة "تي اتش سي" (رباعي هيدرو كانابينول)، بل المواد المخدرة الأخرى، خصوصًا الـ "كانابيديول" المعروف كونه مضادًا للالتهاب. وبحسب التقديرات، يتناول ألفا شخص إلى ثلاثة آلاف في إيطاليا الحشيشة للأغراض العلاجية التي من شأنها المعالجة من أمراض التصلب المتعدد أو حالات الغثيان لدى الأشخاص الذين يخضعون للعلاج الكيميائي، غير أن تعليمات وزارة الصحة تتحدث أيضًا عن فعاليتها في معالجة حالات الماء الأزرق (مرض يصيب العين) أو في إعادة الشهية لدى المصابين بمرض فقدان الشهية (أنوركسيا) أو مرضى الأيدز. وسمحت إيطاليا باستهلاك الحشيشة لأسباب علاجية في العام 2007، غير أن أطباء كثيرين يترددون في إعطاء وصفات قائمة على هذه المادة لخشيتهم من عدم الالتزام بالجرعات أو طرق الاستخدام الموصى بها.

ويوضح بييرلويجي دافوليو، وهو صيدلي من فلورنسا من محبذي استخدام الحشيشة للأغراض العلاجية، أن الأطباء "يخشون من الآثار الجانبية ومن تحمل مسؤولية ما قد ينجم عن تناولها، كل شيء يخيفهم".

مرحلة تجريبية

ويبيع دافوليو حوالي 300 وصفة محضرة على أساس هذه المادة سنويًا، أحيانًا لمرضى كانوا يتزودون بالحشيشة لدى تجار مخدرات. وقد أطلقت المؤسسة الكيميائية والصيدلانية العسكرية التي أسسها الجيش في العام 1853، "مشروع الحشيشة" لتلبية الطلب المتزايد على الحشيشة بطريقة مضبوطة: وقد أقيمت خيمتان زراعيتان، تضم كل منهما حوالي مئة نبتة.

ومن المقرر إقامة اثنتين أخريين لبلوغ هدف إنتاج 100 كيلوغرام خلال السنة.

ويقول دافوليو: "لا نزال في مرحلة تجريبية جدًا"، في حين يعتزم الكولونيل ميديكا تنويع الإنتاج لاستهداف أمراض مختلفة.

وفي الخيم الزراعية، تتأرجح الحرارة بين 20 و28 درجة مئوية. وتنمو النباتات في غضون ثلاثة أشهر في مقابل سنة في الأوضاع الطبيعية في الخارج، بدفع من الإنارة الاصطناعية القوية وبث مقطوعات لموزارت من شأنها إصدار ترددات صوتية ملائمة لنموها.

وبعد الحصاد، يتم تجفيف الأوراق وتقطيعها قبل معالجتها بأشعة غاما، للقضاء على كل العناصر المسببة للأمراض. غير أن الكولونيل ميديكا ينصح المرضى بعدم لف سجائر حشيشة بالاعتماد على المنتجات المخصصة للأغراض العلاجية. ويقول "أظهرت دراسات أن الاحتراق

يقضي على المكونات الفاعلة"، في حين توصي وزارة الصحة باستخدام رذاذه أو حتى نقع القنب الموجه للاستخدام العلاجي وشربه ساخنًا[29].

تشريع القنب للأغراض الترويحية

على الرغم من أن الحشيش شائع جدًا في إيطاليا، وتميل البلاد نحو موقف أكثر تسامحًا تجاه الحشيش، فإن أي حيازة للقنب في إيطاليا لا تزال غير قانونية من الناحية الفنية. من الناحية العملية، يمكنك القول إنه تم إلغاء تجريمها تقريبًا. وهناك أيضًا جهود مستمرة لإضفاء الشرعية على الاستخدام الترفيهي. هذا نابع من عدة أبعاد: الأول هو القلق على الصحة العامة، والثاني هو كيفية مواجهة السوق السوداء. الذي ترعاه المافيا[30].

في 25 تموز 2016، خاض البرلمان الإيطالي نقاشًا صاخبًا حول مشروع قانون جديد لاستخدام القنب الأغراض الترويحية، دون الوصول إلى نتيجة. وبموجب المشروع المقترح:

- يسمح للأفراد بحيازة 5 غرامات خلال تنقلهم أو الاحتفاظ بما يصل إلى 15 غرامًا في منازلهم.
- لن يعاقب القانون الجديد على زراعة القنب، ويسمح للفرد بزرع ما يصل إلى 5 نباتات، وتشكيل جماعات اجتماعية، تضم ما يصل إلى 50 مزارعًا.
- يسمح أيضا للمنتجين الذين يحملون تراخيص ببيع القنب ومشتقاته.
- لكن القانون الجديد يمنع الأفراد من بيع أي كميات من القنب والتدخين في أي مكان عام.

علمًا أن القانون الإيطالي النافذ يرتب عقوبة مخففة على حيازة القنب الترويحي، وتقضي بمصادرة الوثائق الشخصية، مثل جوازات السفر.

ويثير أي تخفيف لقوانين تعاطي الماريغوانا في إيطاليا انقسامات بارزة في المجتمع بين الجماعات المؤيدة والأخرى المعارضة.

وقد قاد نواب من الحزب الديمقراطي الذي ينتمي له رئيس الوزراء ماتيو رينتسي، وحركة 5 نجوم، حملة لدعم المشروع. وكما يؤيده من يرون أن تنظيم إنتاج وبيع المخدر سيحرم عصابات المافيا من مصدر مهم للدخل، ويدعي هؤلاء أن المشروع سيساعد إيطاليا التي لا تزال

---

[29] وكالة فرانس برس العالمية/ روما- أ ف ب، إيطاليا توكل مهمة زراعة الحشيش "الطبي" للجيش، عربي 21، 2017/2/6.

[30] cannabis.info, Legal Status of Marijuana in Italy, Ibid.

تعاني لإصلاح اقتصادها الذي واجه ثلاث سنوات من الركود في توفير الأموال التي تنفق في مقاضاة الأفراد المتهمين، في قضايا ذات صلة، وسيسمح للحكومة بالتربّح من المبيعات المنظمة قانونًا.

وكتب أنصار مشروع القانون في مسودته إن تقديرات قيمة سوق القنب غير القانونية في إيطاليا تتراوح بين 7.2 مليار إلى أكثر من 30 مليار يورو[31].

وفي المقابل، لقي مشروع القانون معارضة داخل البرلمان ومن جماعات محافظة والكنيسة الكاثوليكية. وقد طالب النواب المعارضون لمشروع القانون إجراء 1300 تعديل عليه، قبل طرحه للنقاش في الغرفة الأدنى بالبرلمان[32].

السوق السوداء في إيطاليا

ومن المعلوم أن تشريع القنب تحت إشراف الجيش في إيطاليا لم ينه السوق السوداء في هذا البلد، فما زالت المافيا الإيطالية والمنظمات الإرهابية تستخدم إيطاليا سوقًا للاتجار بهذه المادة وممرًا إلى الاتحاد الأوروبي بصورة غير مشروعة، ويكفي ما ذكره المدعي العام في إيطاليا فرانكو روبرتي من أن الشرطة توصلت في تحقيقات لم تعلن تفاصيلها على الملأ إلى أدلة أن عالم الجريمة المنظمة في إيطاليا الذي يسيطر منذ فترة طويلة على إمدادات المخدرات في البلاد و"من يشتبه أنهم إرهابيون" في شمال إفريقيا يتعاونون في تهريب الحشيش. وقال إن "إنهاء التجريم أو حتى إجازة (الحشيش) سيكون بالتأكيد سلاحًا ضد المهربين الذين قد يكون بينهم إرهابيون يحققون دخلًا منه". واستشهد روبرتي بتقديرات لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، فقال إن تجارة المخدرات التي تشمل نبات القنب والحشيش تدر أكثر من 32 مليار يورو (36.10 مليار دولار) سنويًا على عصابات الجريمة المنظمة في ايطاليا. وتقول أحدث الإحصاءات الحكومية إن حوالي 3.5 مليون إيطالي تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما تعاطوا الحشيش في 2014 [33].

والسؤال الأساس الذي يجدر طرحه بناء على تجربة ايطاليا **(انظر ملحق رقم1)**، وهي الأقرب شبهًا لواقع لبنان، مع مستوى استقرار سياسي وإدراي وضبط أفضل بما لا يقاس من الواقع

---

[31] سكاي نيوز، القنب يفجر معارك في البرلمان الإيطالي، 2016/7/26.

[32] هبة بريس، برلمان إيطاليا يبدأ مناقشة مشروع يجيز تعاطي الكيف، 2016/7/25.

[33] روما – رويترز، المدعي العام الإيطالي: إنهاء تجريم الحشيش سيضر بداعش، 2016/4/19.

اللبناني: هل سيحد تشريع القنب للأغراض الطبية من زراعة هذه النبتة أو سيمنع منها كليًا من السوق السوداء؟

وهل سيكون نتاج النبتة بالجودة نفسها في إيطاليا التي تزرع في بيئة آمنة وضبط جودة وإشراف مخبري عاليين، ووفق إجراءات وضوابط سلامة استخدام علاجي صارم؟

المغرب

يمكن اعتبار تجربة المغرب في قضية تشريع الحشيش التجربة الأكثر شبهًا بما يجري اليوم في لبنان، لجهة المناداة بتقنين زراعة هذه النبتة للأغراض الطبية والصناعية، والنقاش والمواقف المتجاذبة حول الإيجابيات والسلبيات المتوقعة، والأهداف الكامنة خلفه، المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية (لجهة الناتج القومي والمحلي على السواء) والاجتماعية (لجهة المذكرات القضائية والملاحقات بحق المزارعين والتجار) والسياسية (لغايات انتخابية)، وغيرها.

لقد مرت زراعة الحشيش (الكيف حسب التعبير المغربي) في المغرب، من الناحية القانونية، بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى، وتميزت بإباحة الحشيش، باعتبار أن "زراعة الكيف وبيعه وتصنيعه واستيراده كانت عمليات مشروعة داخل المغرب"، على مدى قرون عدة (من القرن الخامس عشر)، وصدرت عدة مراسيم سلطانية تنظيمية، تعرف بالـ"الظهير"[34]، أبرزها: في الأعوام 1915 و1917 و1919 و1929 و1932، وتتعلق بتنظيم وترخيص زراعة واحتكار الكيف وجمع المحاصيل، لا سيما في منطقة الحماية الفرنسية ومنطقة الاحتلال الإسبانية.

المرحلة الثانية: وتتعلق بمنع زراعة الكيف في العام 1954، وإلغاء صلاحية التراخيص، بموجب قوانين نافذة، تحرم بصفة نهائية هذه الزراعة في المغرب كافة، في الوقت الذي تنتشر فيه زراعة هذه النبتة في المناطق الجبلية وتشكل مصدر العيش الرئيسي للسكان فيها.

وتم خلالها القضاء على زراعة الكيف كليًا في المنطقة الاستعمارية الفرنسية، دون المنطقة الاستعمارية الإسبانية التي تعذر تطبيق النصوص الصادرة عن السلطات الفرنسية عليها، ولم يتم منع زراعة الكيف بشكل نهائي في المنطقة الشمالية من المملكة المغربية إلا بعد صدور قرار مشترك لنائب رئيس الوزارة ووزير المالية ووزير الصحة العمومية في11 كانون الثاني 1960.

[34] الظهير الشريف أو الظهير الملكي هو مرسوم يقوم بإصداره ملك المغرب بصفته سلطة عليا وممثلًا أسمى للأمة.

ومراعاة للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات، أنشأت السلطات المغربية في العام 1977 لجنة وزارية لمكافحة المخدرات. لكن المغرب لم ينجح في القضاء على زراعة الكيف، رغم الإجراءات المتشددة التي اعتمدها لمكافحة زراعة النبتة ومشتقاتها، وما زالت تنتشر هذه الزراعة في المناطق الجبلية بصورة غير مشروعة، ويستفيد منها مئات الآلاف من المزارعين، وتشكل سوقًا استهلاكيًا هامًا لطالبي الكيف والتجار، ويصنف المغرب المصدر الأول لتجارة الكيف غير المشروع، عالميًا.

وذكر تقرير صادر عن المرصد الدولي للمخدرات، التابع لمنظمة الأمم المتحدة، أن الفلاحين لا يجنون من زراعة الكيف سوى 214 مليون دولار، مقابل 12 مليار دولار هي حجم معاملات سوق القنب الهندي في أوروبا. وهذا يعني أن الفارق بين الرقمين يذهب إلى جيوب أباطرة المخدرات، ويكشف بالتالي أن المستفيد الأكبر من زراعة الكيف بالمغرب هم هؤلاء الأباطرة بدرجة أساسية[35].

وحسب إحصائيات صادرة عن وزارة الداخلية المغربية، في العام 2012، يعيش حوالي 90 ألف عائلة، أي ما يعادل 700 ألف مغربي، من عائدات هذه النبتة، خاصة في شمال المغرب الذي يسمى "الريف". ورغم أن الأرقام الرسمية الصادرة عن حكومة الرباط تتحدث عن انخفاض زراعة الحشيش بنسبة 60٪ خلال السنوات العشر الأخيرة، واقتصارها على نحو 50 ألف هكتار، يظل المغرب من أوائل المنتجين له عالميًا، وبلغ إنتاج المغرب من الحشيش، حسب تقديرات التقرير السنوي للمكتب الأميركي الخاص بتتبع ومكافحة المخدرات في العالم، 2000 طن سنويًا، يوجه 1500 طن منها نحو دول الاتحاد الأوروبي[36].

وتتحدث بعض الإحصاءات الرسمية عن أرقام خطيرة بشأن متعاطي المخدرات في المغرب، فقد أورد التقرير السنوي للمرصد الوطني للمخدرات والإدمان بأن متوسط عدد مستعملي المخدرات، باستثناء التبغ، يتراوح ما بين 4 و 5 بالمائة في صفوف الساكنة الراشدة، أي ما لا يقل عن 800 ألف شخص يتعاطون المخدرات، بما فيهم 750 ألف يتعاطون "الحشيش" القنب الهندي... وحسب التقرير، الذي يعتبر أن تلميذًا بالثانوي من أصل خمسة سبق له تدخين سيجارة، وأن واحدًا من أصل عشرة قد تعاطى القنب الهندي... وأفاد التقرير أن نصف عدد

[35] إدريس الكنبوري، تقنين زراعة القنب الهندي بين الطبي والسياسي، 2013/12/9.

[36] الجزيرة، نقاش بالمغرب حول تقنين لزراعة الحشيش، 2013/12/2.

تلاميذ الثانويات يعتبرون التعاطي للمخدرات أمرًا عاديًا، في حين أن تلميذًا من أصل ثلاثة بالمستوى الثانوي تلقى عرضًا بتناول مخدر قرب المؤسسة التعليمية[37].

ويتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير قانونية وإجراءات مشددة لمكافحة عمليات التهريب الآتية إلى دول الاتحاد، من المغرب. وبحسب منسق الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للكيف شكيب الخياري، فإن "40٪ من القنب الهندي المستهلك عالميًا مصدره مغربي، كما أن 80٪ من الاستهلاك الأوروبي لهذه المادة يأتي من المغرب"[38].

وتعتبر إسبانيا البوابة الرئيسية لإدخال الحشيش المغربي إلى أوروبا، إذ تمثل محجوزات الحشيش في الجارة الشمالية 26 ٪ من المحجوزات العالمية، أغلبها قادمة من المغرب. ففي سنة 2015، تم حجز 380 طنًا من الحشيش في إسبانيا، وفي سنة 2016، تم حجز 372 طنًا من المخدرات، يمثل الحشيش المغربي أغلبيتها.

وكشف تقرير سري أنجزته وزارة الداخلية الإسبانية عن اعتقال بارونات مخدرات مغاربة في إسبانيا والمغرب، وقد أماط وزير الداخلية الإسبانية خوان إغناسيو ثيودو اللثام عن جزء من هذا التقرير، يوم الثلاثاء في 23 كانون الثاني 2018، بمناسبة الذكرى الـ50 لتأسيس فرقة لمكافحة المخدرات، أوضح أن إسبانيا تحولت خلال 2017 إلى جدار مانع ضد تهريب الحشيش القادم من المغرب، والكوكايين الآتي من أميركا اللاتينية، ما دفع أباطرة الحشيش إلى تغيير مسالك تهريبه، إذ بدأوا يهربونه إلى ليبيا ومصر، قبل نقله إلى الاتحاد الأوروبي، مبرزا أن السوق الهولندية والبلجيكية أصبحت الوجهة المفضلة للشبكات الاتجار في الحشيش والكوكايين.

وأضاف التقرير أن 70 في المائة من محجوزات الحشيش المغربي في أوروبا سنة 2017 تمت في إسبانيا. كما أشار التقرير، كذلك، إلى أن مافيا تهريب الحشيش أصبحت تستعين بشكل كبير بمنظومة اتصالات متطورة، حيث يتم توظيف رادارات وكاميرات دقيقة وعالية الرصد، تسمح بمراقبة تحركات عناصر الأمن المغربية والإسبانية في البر والجو ومياه مضيق جبل طارق. كما تُستعمل هذه المنظومة المتطورة في تنسيق عملية شحن الحشيش من السواحل المغربية ونقله وإفراغه في شواطئ الأندلس[39].

---

[37] أنوال بريس، تقرير: 750 ألف مغربي يتعاطون مخدر"الحشيش"، 5 /2015/2.

[38] فرانس 24، المغرب يريد تقنين زراعة القنب الهندي، 2013/12/05.

[39] تقرير: بارونات المغرب ينقلون الحشيش إلى ليبيا ومصر قبل تهريبه إلى أوروبا، اليوم 24، 2018/1/25.

إن الجدل بشأن تشريع زراعة نبتة الكيف في المغرب لم يتوقف منذ صدور المراسيم المانعة منها، وقد عاد النقاش المفتوح للظهور في العام 2008، وتجدد بشكل أكثر فاعلية في العام 2013، بعد أن طالب حزب الأصالة والمعاصرة، وهو أحد أكبر أحزاب المعارضة، بسن قانون يسمح بتقنين زراعة القنب الهندي، من أجل تفادي المشاكل القانونية وتسوية اوضاع عشرات الآلاف من المزارعين، ومن أجل استخدام النبتة في المجالات الطبية والعملية، لكن هذه الدعوة ما زالت تراوح مكانها بسبب الخلاف بين الأحزاب السياسية حول هذه النقطة، وتفاديًا لاستعمال هذه الورقة في مواسم الانتخابات، حسبما أكد قيادي بالحزب رافض لعملية التقنين[40].

وفي هذا الإطار، ناقش برلمانيون مغاربة وخبراء ونشطاء الأربعاء 4 كانون الأول 2013، لأول مرة داخل البرلمان المغربي إمكانيات تقنين الاستغلال الطبي والصناعي لنبتة القنب الهندي. وعقدوا في أروقة البرلمان ما أسموه "اليوم الدراسي"، تحت عنوان "دور الاستعمالات الايجابية لنبتة الكيف في خلق اقتصاد بديل"، عرض تجارب في مختلف القطاعات الطبية والصناعية، إضافة الى دراسات حول إمكانيات تحقيق تنمية اقتصادية لبسطاء الفلاحين وعائلاتهم[41].

ودفعًا لدينامية النقاش العمومي المفتوح بالمغرب منذ 2008، رفع شكيب الخياري للبرلمان المغربي مشروع قانون، في نيسان/أبريل 2013، مكونًا من 109 مواد، موزعة على سبعة أقسام، نشر تحت عنوان "نموذج لمقترح قانون لتقنين استغلال الكيف الطبي والصناعي"[42]، وبحسب الخياري، فقد تمت صياغة هذا المقترح "بالاستفادة من عدد من التجارب والخبرات

---

[40] سكاي نيوز عربية، عودة الجدل حول تقنين زراعة الحشيش بالمغرب، 22 /2015/8.

[41] فرانس 24، المغرب يريد تقنين زراعة القنب الهندي، مصدر سابق.

[42] في سياق تبرير المشروع المقترح، يقول شكيب الخياري "إن فكرة تقنين زراعة واستغلال الكيف لأغراض طبية وصناعية، قد طرحت كبديل للاتجار غير المشروع في هذه النبتة ومشتقاتها، بعد ثبوت عدم جدوى الحرب عليها من لدن الدول بتوجيه من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي الحرب التي ثبت لاحقًا حتى بالنسبة لعدد مهم من دعاتها على أنها كانت حربًا خاطئة من أساسها، حيث لم ترد سوى في معاناة مزارعي الكيف وأسرهم، وزادت من سوء وضعهم الاقتصادي والاجتماعي في تناقض تام مع سياسة محاربة الهشاشة والفقر التي تعلن دومًا تلك الدول والمؤسسات الدولية عن تبنيها لها كأولوية، كما فشلت هذه السياسة بشكل كامل في محاربة الاتجار غير المشروع بالكيف ومشتقاته على اعتباره وسيلة لمحاربة الجريمة المنظمة، وهو م تبنيه بشكل جلي الإحصائيات المسجلة من طرف الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقاريرها السنوية". **(شكيب الخياري، نموذج لمقترح قانون لتقنين استغلال الكيف الطبي والصناعي، ص 2).**

الدولية في المجال، وعلى ضوء الخصوصيات المحلية"، وأيضًا "مع الأخذ بالاعتبار الالتزامات الأممية للمغرب في مجال محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات"[43].

وحدد الخياري الأهداف الأساسية من تقنين زراعة واستغلال الكيف بأنها تكمن في:

- محاربة الفقر والهشاشة في صفوف مزارعي الكيف وأسرهم، عبر توفير بديل اقتصادي شرعي، يبعد عنهم شبح المتابعات القضائية والارتهان للمنظمات الإجرامية المتاجرة بالكيف وراتينجه؛
- توفير علاجات طبية لأمراض مستعصية؛
- محاربة الاتجار غير المشروع الكيف ومشتقاته من طرف التنظيمات الإجرامية التي ثبت تورطها كذلك في علاقات تجارية مع تجار الأسلحة والإرهاب؛
- وفي ذات السياق تم إعداد نموذج القانون التالي لدعم دينامية النقاش العمومي المفتوح بالمغرب منذ 2008، والذي تمت صياغته بالاستفادة من عدد من التجارب والخبرات الدولية في المجال، وعلى ضوء الخصوصيات المحلية[44].

إن النقاش الدائر في المغرب حول تقنين الكيف (الحشيش)، في نظر بعض المراقبين، يأتي نتيجة لإخفاق السلطات المغربية في مكافحة هذه الزراعة، وعدم قدرتها على إيجاد بدائل زراعية، توفر مداخيل تعوض المزارعين عن الخسائر التي ستترتب على تركهم هذا النوع من الزراعة، من حيث قيمة المردود العالي الناتج عنها وحاجات السوق والطلب العالمي. وثمة جانب آخر للمناداة بالتشريع لها، يرتبط بالأبعاد السياسية الانتخابية؛ فزراعة الكيف تشغل الآلاف من الأسر في الشمال والريف، وهو ما جعل التحرك ذا طابع انتخابي، خصوصًا أن الانتخابات كانت على الأبواب[45].

الحشيش الطبي

لا يمنع القانون الدولي استخدام القنب أو منتجات القنب الهندي كدواء لعلاج الحالات المحددة، وفقًا لشروط ومعايير طبية دولية مدروسة ومحددة. واستنادًا إلى اتفاقيات الأمم المتحدة، يجب أن تقتصر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية على "الأغراض الطبية العلمية". تصف المادة 28

[43] أنظر: مقدمة التقرير أعلاه، ص 4.

[44] المصدر السابق نفسه.

[45] إدريس الكنبوري، تقنين زراعة القنب الهندي بين الطبي والسياسي، مصدر سابق.

من اتفاقية 1961 نظام الضوابط المطلوبة إذا قرر بلد ما السماح بزراعة القنب غير المخصص للأغراض الصناعية أو البستانية، في حين أن اتفاقية 1971 تحكم هذه المادة.

في الدول الأوروبية، قد تشمل الأدوية المصرح بها THC[46] في كبسولات استخراج القنب، كرذاذ الفم، وزهور القنب المجففة للتبخير أو صنع "الشاي" (انظر الجدول 1).

الجدول 1 الأدوية المعتمدة على الحشيش في أوروبا في لمحة

شكل	دواعي الاستعمال	وصف	العلامة التجارية
رذاذ تحت اللسان	التصلب المتعدد	مستخرج من القنب (الزيت): THC and CBD	ساتيفكس (نابيكسيولس)
كبسولات الجيلاتين	علاج السرطان ، الإيدز ، التصلب المتعدد	الاصطناعية دلتا THC-9-	مارينول (درونابينول) S
كبسولة	معالجة السرطان	مادة قنب اصطناعية مشابهة لمادة THC	سيساميت (نبيلون)
المواد النباتية	مختلف	رأس زهرة مجففة (أحيانا مسحوق)؛ خمسة سلالات مختلفة متاحة	بدروكان

المصدر: European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, 2018, Op. Cit, p 7.

وكان لدى أربع دول في الاتحاد الأوروبي إجراءات قانونية محددة تنظم توزيع واستخدام القنب الطبي. يحتوي المنتج الطبي الذي يتم تسويقه في عدد من الدول الأوروبية تحت العلامة التجارية "Sativex" على كميات متساوية تقريبًا من THC وCBD المستخلصين من القنب. هذا المنتج، الذي يتم رشه على الوجنة أو تحت اللسان، قد تم الترخيص له في 17 دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي والنرويج لعلاج تشنج العضلات من التصلب المتعدد. وفي بعض هذه الدول، سوف تقوم أنظمة التأمين الصحي الوطنية بتسديد التكلفة في ظل ظروف معينة، مثل الموافقة المسبقة أو الوصفات الطبية من قبل المتخصصين.

منذ عام 2001، كان مكتب الحشيش الطبي (OMC) هو الوكالة الحكومية الهولندية التي تحتكر إمداد الحشيش الطبي إلى الصيدليات والممارسين العامين، وفقًا لشروط اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1961. يتم الترخيص للمنتجين من قبل الحكومة الهولندية، ويجب عليهم بيع جميع المنتجات إلى شركة OMC، التي تقوم بتوزيعها على الصيدليات. تقدم OMC أنواعًا مختلفة من الحشيش الطبي، بمستويات مختلفة من THC (تتراوح من أقل من 1٪ إلى 22٪ تقريبًا) و CBD

[46] الـ THC هو مكوِّن نشط مستخرج من مادة الحشيش.

(تتراوح من أقل من 1٪ إلى حوالي 9٪). هذه المنتجات تلبي احتياجات المرضى المختلفة بتكلفة 45 يورو تقريبًا مقابل 5 غرامات.

وفي الجمهورية التشيكية، أنشئت الوكالة الحكومية للقنّب الطبي، كإدارة خاصة تابعة للمعهد الحكومي لمراقبة المخدرات. ولكن بدأ العمل بسجل خاص فقط في تشرين الثاني 2014. استخدام منتجات القنب الطبية ممكن فقط بما يتماشى مع الإشعار الوزاري لعام 2013، ويجب أن توضح الوصفة طريقة الاستخدام ومستوى THC (تصل إلى 21 ٪).

في كرواتيا، دخلت اللوائح الجديدة حيز التنفيذ في تشرين أول 2015 والتي عدّلت الأمر الخاص بتصنيف الأدوية وصرفها وتوزيعها، للسماح باستخدام القنب للأغراض الطبية. بناء على توصية تجاه بعض الأمراض العصبية أو الأمراض المعدية أو متخصصين في السرطان، يمكن وصف الأدوية التي تحتوي على THC أو dronabinol أو nabilone، على وصفة طبية غير قابلة للتكرار، من قبل الأطباء العاملين في العيادة العامة والأسرية، والحماية الصحية للأطفال قبل سن المدرسة والرعاية الصحية للنساء. هذه الأدوية قد تكون مقررة لتخفيف أعراض التصلب المتعدد والسرطان والصرع والإيدز. قد تكون بأشكال مختلفة، مثل الشاي والمراهم وغيرها من المستخلصات، بما في ذلك المستحضرات الجالينية[47].

الحشيش الصناعي

يسمح في الاتحاد الأوروبي، بزراعة القنب المستوفي الشروط الصارمة من قبل المزارعين، ويحترم جميع الشروط الأخرى التي وضعتها تشريعات الاتحاد الأوروبي. وبموجب السياسة الزراعية المشتركة، يسمح باستخدام بذور لزراعة وتزويد نبات القنب لألياف القنب إذا كانت مستوياته من THC منخفضة، ولا يزيد محتواها عن نسبة 0.2٪ (لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/1307)، وبالتالي، يتم منح التراخيص فقط للمناطق المزروعة بأصناف من القنب، التي تقدم بعض الضمانات فيما يتعلق بمحتواها. كما تخضع واردات القنب لشروط معينة لضمان احترام حد الـ THC المذكور أعلاه (لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/1308). وفقًا لمحكمة العدل الأوروبية، القضية (Babanov) C-207/08 [48].

[47] European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, 2018, Op. Cit, p7.

[48] Ibid, p 8.

الحشيش الترويحي

على مدى السنوات العشرين الماضية، كان الاتجاه في القوانين هو تخفيض، بل وإزالة، عقوبات السجن على جرائم حيازة القنب الصغيرة، على الرغم من زيادة العقوبات في بعض البلدان. قد تنطبق هذه التغييرات على عقوبة محددة على جرائم القنب أو الجرائم البسيطة التي تنطوي على أي دواء.

ويمكن تقسيم البلدان الأوروبية إلى مجموعتين، من حيث العقوبات المفروضة على جرائم القنب. في المجموعة الأولى، يتم التعامل مع الحشيش بشكل مختلف عن العقاقير الأخرى بموجب القانون، وعادةً ما يتم تطبيق مستويات العقوبة وفقًا لمقدار الضرر الذي قد يتسبب به الدواء. في المجموعة الثانية، تكون العقوبات بموجب القانون هي نفسها بالنسبة لجميع العقاقير، بما في ذلك القنب، ولكن التعليمات إلى الشرطة أو المدعين العامين، والسلطة التقديرية في الممارسة العملية، تميز بين المواد، على أساس الضرر النسبي، أو تحديد أولويات الموارد أو لأسباب أخرى. قد تنطبق هذه الفروق على الجرائم المتعلقة بالاستخدام أو العرض أو كليهما.

في المجموعة الأولى من البلدان، يتم استخدام قوائم أو فئات من العقاقير المنشأة أو المرتبطة مباشرة بالقوانين لتحديد درجات قانونية مختلفة لشدة العقوبة في تعريف ومقاضاة المخالفات. غالبًا ما يتم إدراج القنب ضمن تلك العقاقير التي لا تتسبب في الاستجابة القانونية القصوى. على سبيل المثال، في قبرص وإيطاليا وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة، العقوبات القانونية على الجرائم المتعلقة باستخدام وتوريد فئة من المخدرات، بما في ذلك القنب، هي أقل شدة من تلك الجرائم المتعلقة بالمواد الأخرى. ومما يدعو إلى الدهشة أنه لا توجد أي مادة أخرى مدرجة في الجدول الرابع من اتفاقية 1961 (التي تدرج مواد معرضة بشكل خاص للإساءة وللتسبب في آثار ضارة) تجتذب عقوبات أقل بهذه الطريقة. وعلى النقيض من ذلك، في بلغاريا ورومانيا، يُدرج القنب كمواد تحمل درجة أعلى من المخاطر، مقارنة بالمخدرات في الفئات الأخرى، وتكون عقوبة العرض أكثر قسوة. بالنسبة للجرائم (الثانوية) ذات الصلة باستخدام القنّب، يتم وضع عقوبات أقل من تلك الخاصة بالعقاقير الأخرى في بلجيكا وجمهورية التشيك وأيرلندا ولوكسمبورغ ومالطا. وفيما يتعلق بجرائم ترويج المخدرات في الدنمارك وفنلندا وأسبانيا، ينص القانون على فرض عقوبة أعلى على المخدرات التي يُشار

إليها بأنها أكثر خطورة أو ضارة. وتشير تقارير من الفقه إلى أن هذا لا يشمل القنب. تعامل دول أخرى استخدام أو توفير المخدرات بالتساوي بموجب القانون.

لم تسفر أي مبادرة من المبادرات عن أي تغيير جوهري لأي دولة في الاتحاد الأوروبي في قوانينها المتعلقة بالقنب. ولا تزال هناك مناداة من من جانب إدارات ولدى عموم السكان في العديد من البلدان التي تضغط من أجل الحد الأدنى من العقوبة على الجرائم المرتبطة باستخدام القنّب[49].

الغاية من تغيير القوانين العقابية لحيازة القنّب وتأثيرها على مستوى الاستخدام

منذ أن شرع المركز الأوروبي لمراقبة المخدرات والأمراض المزمنة ((EMCDDA) في مراقبة قوانين المخدرات في أواخر التسعينات، كان الاتجاه العام بين البلدان هو تخفيض العقوبات القانونية على الجرائم المرتبطة باستخدام القنّب، على النحو الموجز في الجدول 2[50].

الجدول 2 أنواع التغير في القانون الخاص بالجرائم المتعلقة باستخدام القنّب

دول ، سنة (سنوات) التغيير	شكل التغيير
فنلندا (2001)، المملكة المتحدة (2004)، اليونان (2006، 2013)، الجمهورية التشيكية (2010)	الحد من عقوبة السجن القصوى
البرتغال (2001)، لكسمبرغ (2001)، بلجيكا (2003)، سلوفينيا (2005)، كرواتيا (2013)، مالطة (2015)	إزالة أحكام السجن بالنسبة للمخالفات البسيطة (قد تشمل تغيير حالة الجرم من السجل الجنائي إلى غير الجنائي)
إيطاليا (2014)	تقليل عقوبة غير السجن
الدنمارك (2004)، إيطاليا (2006)	زيادة عقوبة غير السجن
المملكة المتحدة (2009)، هنغاريا (2013)	زيادة عقوبة السجن
النمسا (2008 و 2015) وبولندا (2011)	تسهيل إغلاق قضية صغيرة

المصدر: European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, 2018, Op. Cit, p 21.

[49] Ibid, p 11.

[50] Ibid, pp 8-9.

وليس من السهل إظهار ما إذا كانت التغييرات في القوانين تؤثر على مستويات تعاطي القنب أم لا. على الرغم من أنه يجب أيضًا تذكر أن الأهداف الأساسية للتغييرات هي معالجة مشكلات أخرى، كما هو مذكور أعلاه.

ومع ذلك، نادرًا ما يتم إجراء تقييمات الأثر بسبب صعوبة تقييم ما كان سيحدث دون تغيير القانون. إن المعرفة غير المكتملة لكيفية تطبيق القوانين قد تؤدي إلى مزيد من التعقيد.

وكثيرًا ما يُعرب عن القلق من أنه في حين أن العقوبات المفروضة على حيازة القنّب (ونتائجها) قد تبدو شديدة نسبيًا، فإن تخفيض العقوبات المفروضة على تعاطي القنب سيبعث إشارة إلى الشباب بأن استخدام الحشيش مقبول إلى حد ما، وبالتالي، يزيد من معدلات الاستخدام. وعلى العكس من ذلك، فعندما يزداد تعاطي القِنّب، يُعرب عن القلق من أن الجزاءات منخفضة للغاية، وينبغي رفعها من أجل تثبيط الاستخدام.

ولفحص الأدلة التي تقف وراء هذه الافتراضات، نشر المركز الأوروبي لمقاومة الأمراض المنقولة جنسيًا مقارنة بسيطة بين معدلات استخدام القنب في السنوات السابقة والتغييرات القانونية في البلدان التي تغير فيها القانون (EMCDDA, 2011a) وبما أن استخدام القنب يتركز في أوساط الفئات العمرية الأصغر سنًا، فقد أُجري التحليل باستخدام بيانات EMCDDA لانتشار الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة، والذين سئلوا عما إذا كانوا قد تعاطوا القنب في السنة الماضية.

وتتنبأ فرضية التأثير القانوني، في أبسط صورها، بأن فرض عقوبات متزايدة سيقلل من تعاطي المخدرات وتقلل العقوبات من تعاطي المخدرات. ومع ذلك، في التحليل الأصلي، ونسخة محدثة، لا يمكن العثور على ارتباط بسيط بين التغييرات القانونية وانتشار تعاطي القِنّب.

في فرنسا، أجريت دراسة تقييم آثار إدخال دورات التوعية بالمخدرات في عام 2007 والتي كانت تستهدف مستخدمي القنب العرضية (أوبرادوفيتش، 2012) ووجد التقييم، الذي شمل 4 000 مشارك، أن الدورات التدريبية كان لها تأثير محدود على استخدامهم للقنب، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الدورات التدريبية "لم تكن ذات طابع شخصي كافٍ". ذكر خُمسة المستخدمين أنهم لن يغيروا سلوكهم (باستثناء تجنب الوقوع مجددًا). وعلى الرغم من أن الثلثين قالوا إنهم سيوقفون أو يخفضون استخدام القنب، فإن معظم هؤلاء قد بدأوا بالفعل في إعادة النظر في تعاطيهم للمخدرات مباشرة بعد اعتقالهم، قبل أن يحضروا الدورة. وصدرت الأوامر أيضًا في

الدورات بشكل غير منتظم، حيث بلغ عددهم 500 4 فقط في السنة، مقارنة بأكثر من 000 100 حالة استجواب الشرطة لمستخدمي القنّب.

في المملكة المتحدة، حللت دراسة إحصاءات الشرطة والعدالة الجنائية، قبل وبعد إعادة تصنيف الحشيش في عامي 2004 و2009 وإدخال "تحذير من القنّب" غير رسمي جديد(Shiner, 2015) انخفض استخدام تحذيرات الشرطة الرسمية لحيازة القنّب من حوالي 000 40 إلى أكثر بقليل من 000 20 في السنة، لكن عدد تحذيرات القنب ارتفع إلى الذروة عند حوالي 000 100 في عام 2008. وتحذر الشرطة من امتلاك المخدرات الأخرى ارتفعت أيضًا. وانخفضت الإدانات الصادرة عن المحاكم بشأن الحيازة بحدة في الفترة 2004-2006، ولكنها ارتفعت مرة أخرى إلى مستويات ما قبل عام 2004 بحلول عام 2010. وفي الوقت نفسه، انخفضت معدلات استخدام القنب للبالغين من ذروتها في عام 2002. وتوضح هذه النتائج مدى تعقيد العلاقات بين مستويات العقوبة في القانون، العقوبات في الواقع، ومعدلات الاستخدام.

أحد التغييرات القانونية التي يبدو أن لها تأثيرًا كان قرار تقييد وصول الطلاب إلى المقاهي في مدينة ماستريخت الهولندية، استنادًا إلى الجنسية: تم السماح للمواطنين الهولنديين والألمان والبلجيكيين بالدخول، ولكن آخرين (بما في ذلك الفرنسية واللوكسمبورغية) لم يسمح لهم بذلك. أظهر تحليل بيانات الفريق الإداري على أكثر من 000 54 درجة دراسية للطلاب المحليين المسجلين في جامعة ماستريخت، قبل وأثناء المنع الجزري للقنب، أن زيادة كبيرة في أداء طلاب الأكاديمية الذين لم يعد مسموحًا لهم قانونًا بشراء الحشيش (Marie and Zölitz, 2015) واقترح مزيداً من التحليل لاحتمال أن هذه المكاسب في الأداء كانت مدفوعة بفهم أفضل للمواد (القدرة المعرفية) بدلًا من التغييرات في مجهود الطلاب الدراسي (التحفيز) [51] (الجدول 3).

[51] Ibid, pp 9-10.

جدول 3 التماسات المواطنين في الاتحاد الأوروبي لتغيير قوانين القنب

البلد	التغيير المطلوب	الملتمسون	سنة النظر فيها	نتيجة
سلوفينيا	إضفاء الشرعية على زراعة الحشيش في المنزل للاستخدام الطبي والشخصي	11 000	2014	نقلت الحكومة THC من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية في القانون
لاتفيا (توقيت البلطيق، 2015)	إزالة جميع العقوبات المفروضة على زراعة وحيازة كميات صغيرة من الحشيش واستخدامها في القطاع الخاص	10 000+	2015	رفض من قبل البرلمان
المفوضية الاوروبية	سياسة أوروبية مشتركة بشأن إنتاج القنب وبيعه واستخدامه	173 000	2015	عدد غير كاف من مقدمي الالتماسات؛ مغلق
النمسا (برلمان الجمهورية النمساوية، 2015)	تقنين زراعة وإنتاج القنب للاستخدام الشخصي، وشراء /حيازة كميات صغيرة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة	32 000	2015	ينص تعديل قانون المواد المخدرة على قيام الشرطة بإبلاغ السلطات الصحية عن المستخدمين الذين لا يمثلون مشاكل، وليس السلطات القضائية (1)
المملكة المتحدة (التماسات: حكومة المملكة المتحدة والبرلمان، 2015)	إضفاء الشرعية على إنتاج القنب وبيعه واستخدامه	235 000	2015	البرلمان رفض
إستونيا (ERR, 2015)	تقنين الاستخدام الترويحي للقنب	5000	2016	ناقش في لجنة الشؤون القانونية بالبرلمان. جاري التنفيذ

المصدر: European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, 2018, Op.Cit, p 25.

مخاطر تشريع الحشيش

ثمة مدعاة للقلق الناجم عن تزايد متعاطي المخدرات في العالم اليوم، وتبرز مخاطر تشريع زراعة القنب في النتائج والتداعيات المحتملة، استنادًا إلى تجارب الدول المشرعة لزراعة هذه النبتة، حتى تلك التي تمنع استخدامها في الأغراض الترويحية. ويبدو ذلك من خلال المخاطر الآتية:

1. **يمكن لأموال المخدرات أن تجعل البلدان أكثر فقرًا:** ويعد الاعتبار الاقتصادي في تشريع القنب الهدف الأساس بالنسبة للدول المنتجة والمصنعة، وهو الهدف المركزي لتقرير مكانزي، نظرًا للمردودات المالية المتوقعة من الاتجار بالناتج المشروع لنبتة الحشيش في لبنان، غير أن بيانات التقارير الدولية الرسمية تظهر نتائج سلبية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، خلافًا للمرتجى، حيث تظهر التقارير أن تدفق أموال المخدّرات يمكن أن يعزز الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير. بيد أن الآثار الطويلة الأجل غالبًا ما تكون سلبية، لا سيما عندما تشكل العائدات المرتبطة بالمخدرات جزءًا كبيرًا من مجموع اقتصاد أي مجتمع أو بلد. وفي هذا السيناريو، يمكن أن تؤدي أموال المخدرات إلى تضخم أسعار العقارات، وتشوه أرقام الصادرات، وقيام منافسة غير عادلة، وتعميق الخلل في توزيع الدخل والثروة، وتفاقم الفساد، أي أنها تهدد الاقتصاد بالوقوع بما يعرف بظاهرة المرض الهولندي. وفي سياق هذه العملية، قد تضطر المنشآت التجارية المشروعة، غير المستفيدة من الأموال غير المشروعة، إلى الخروج من السوق، وقد لا تنفّذ استثمارات مشروعة جديدة. ويساعد ظهور الاقتصاد غير المشروع على إضعاف سيادة القانون وييسر الفساد، مما يوطد بدوره قطاع المخدرات غير المشروعة.

وتشير الدراسات إلى أن ضخ الأموال المغسولة عن طريق أنشطة منها المخدرات غير المشروعة يرتبط بالتراجع في إجمالي معدلات النمو الاقتصادي السنوي، لا سيما في البلدان الأصغر حجمًا والأقل تقدمًا. ويشير أحد التقديرات، استنادًا إلى دراسة أُجريت على 17 بلدًا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى أن زيادة غسل الأموال بواقع بليون دولار يمكن أن تحد من النمو الاقتصادي الشامل بواقع ما بين 0.03 و 0.06 نقطة مئوية.

هذا، وإن افتراض أن قوننة الحشيش، ولو للأغراض الطبية، بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي في لبنان والمساهمة في معالجة آثار المديونية التي يعاني منها، تفترض تسهيل قوننة وتشريع كل ما يمكن أن يسهم في تحقيق هذا الهدف، ومنها على، سبيل المثال، جعل لبنان مركزًا لبعض الأعمال غير المشروعة، ولو من وجهة نظرنا، وبعضها مشين، كجعل لبنان مركزًا للقمار أو الدعارة أو مقاهي تعاطي الحشيش وغيرها، أو على الأقل، التوجه في مرحلة ثانية لتشريع تعاطي الحشيش لأغراض غير طبية، الذي من شأنه رفع الناتج الاقتصادي. وهكذا.

2. تزايد نسبة المدمنين: فوفقًا لتقديرات تقرير المخدرات العالمي 2017 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوجد ربع مليار نسمة، أو نحو 5 في المائة من سكان العالم البالغين، تعاطوا المخدرات مرة واحدة على الأقل في عام 2015. والأكثر مدعاة للقلق أن نحو 5.29 مليونًا من متعاطي المخدرات هؤلاء أو 0.6 في المائة من سكان العالم البالغين، يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات، مما يعني أن تعاطيهم للمخدرات ضار إلى درجة أنهم قد يصبحون مرتهنين للمخدرات وبحاجة إلى العلاج.

ويقدر، في العام 2015، بـ 28 مليون دولار حجم الضرر المتأتي عن تعاطي المخدرات، وهذا يبرز عدد سنوات الحياة "الصحية" (سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة) المفقودة على نطاق العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد متعاطي المخدرات المستخرج من القنّب في العام 2015 يشكلون أغلبية متعاطي المخدرات في العالم، حيث بلغ عددهم 183 مليونًا من بين 312 مليونًا، ويرتبط هذا بطبيعة الحال، بتوفر أسواقه الترويجية أكثر من سواه من أنواع المخدرات الأخرى، وبالكلفة الأقل مقارنة، وسماح بعض الدول بتعاطي زراعة القنّب للأغراض الترويحية فضلًا عن الأغراض الطبية.

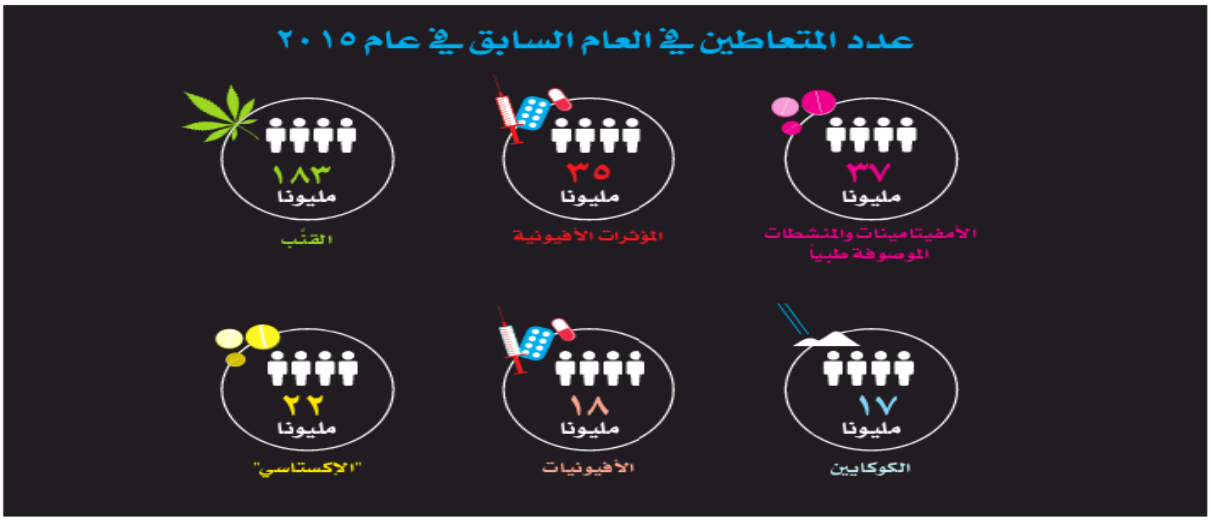

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خلاصة وافية والاستنتاجات السياساتية: تقرير المخدرات العالمي 2017، ص 10.

ويؤكد التقرير الأحدث الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للعام 2018 أن تعاطي المخدرات والضرر المرتبط بهما هما الأعلى بين الشباب. رغم وجود بعض الاستثناءات المرتبطة بالاستخدام التقليدي للعقاقير مثل الأفيون أو القات.

وتشير معظم الأبحاث إلى أن مرحلة المراهقة المبكرة (من 12 إلى 14 سنة) إلى أواخر (15-17 سنة) هي فترة خطر حرجة لبدء استخدام المادة، وأن ذروة استخدام المادة قد تصل إلى ذروتها بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-25 سنة.

وتؤكد أدلة من بلدان غربية على أن سهولة التناول المتيسرة للقنب، مقترنة بتصورات انخفاض خطر الضرر، تجعل القنب من أكثر المواد شيوعًا التي يبدأ استخدامها في المراحل المبكرة. وكثيرًا ما يستخدم القنب بالتزامن مع مواد أخرى، وعادة ما يسبق استخدام المخدرات الأخرى تعاطي القنب.

ويمكن أن يؤدي الفقر ونقص الفرص لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي إلى إشراك الشباب في سلسلة الإمداد بالمخدرات. ومن المعروف أيضًا أن الشباب يشاركون في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها. ففي غياب الفرص الاجتماعية والاقتصادية، قد يتعامل الشباب مع المخدرات لكسب المال أو لتكملة الأجور الهزيلة. والشباب المتأثرون بالفقر أو الفئات الضعيفة الأخرى، مثل المهاجرين، يمكن تجنيدهم من قبل جماعات الجريمة المنظمة وإجبارهم على العمل في زراعة المخدرات والإنتاج والاتجار والتعامل على المستوى المحلي.

وفي بعض البيئات، يتدخل الشباب في شبكات الإمداد بالعقاقير لأنهم يبحثون عن الإثارة ووسيلة للتواصل مع الجماعات المحلية أو العصابات.

وتفضل جماعات الجريمة المنظمة والعصابات تجنيد الأطفال والشباب من أجل الاتجار بالمخدرات لسببين: الأول هو الاستهتار المرتبط بالفئات العمرية الأصغر، حتى عندما يواجه الشرطة أو العصابات المتنافسة. والثاني هو طاعتهم. وكثيرًا ما يكون الشباب المنخرطون في تجارة المخدرات غير المشروعة في الأسواق الدولية جزءًا من جماعات الجريمة المنظمة الكبيرة، ويستخدمون أساسًا "البغال" لتهريب المواد غير المشروعة عبر الحدود[52].

[52] UNODCK, World Drug Report 2018: opioid crisis, prescription drug abuse expands; cocaine and opium hitrecord highs, pp 17-18.

واستنادًا إلى **أبرز حالات الدول، ومنها، على سبيل المثال: الولايات المتحدة**، التي تقدم الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في تعاطي القنب فيها قد بدأت في عام 2008، **بالتوازي مع تدابير تسمح باستعمال القنب في الأغراض الطبية**. ولوحظ أن الزيادات في تعاطي القنب على نطاق الولايات المتحدة ترتبط على نحو غير متناسب بالبالغين ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية ممن يتعاطون القنب بانتظام وبكميات كبيرة.

كانت كولورادو واحدة من أولى الولايات التي اعتمدت تدابير تسمح بالاستخدام غير الطبي للقنب في الولايات المتحدة. وفيها ازداد استخدام القنب بشكل كبير بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18-25 سنة وأكثر في كولورادو منذ إضفاء الصفة القانونية، في حين ظل مستقرًا نسبيًا بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 17-18 عامًا. ومع ذلك، حدثت زيادة كبيرة في زيارات غرف الطوارئ المتعلقة بالقنّب، والقبول في المستشفيات والوفيات المرورية، فضلًا عن حالات الأشخاص الذين كانوا يقودون تحت تأثير الحشيش في ولاية كولورادو[53]. وبلغت كلفة الخطة المعتمدة لإدارة مكافحة المخدرات للتصدي لإدمان المؤثرات الأفيونية 6.27 مليار دولار خلال السنة الميلادية 2016 بهدف دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات لعام 2015[54].

كما أن تعاطي المؤثِّرات الأفيونية المصروفة بوصفات طبية، وكذلك الهيروين، لا تزال مصدر قلق كبير في الولايات المتحدة؛ إذ وفقًا لتقارير المعهد الوطني لبحوث تعاطي المخدرات حدثت في عام 2014 أكثر من 000 47 حالة وفاة ناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات، من بينها أكثر من 000 18 حالة وفاة من جراء تعاطي جرعة مفرطة من المسكنات الأفيونية المصروفة بوصفات طبية وأكثر من 10000 من تعاطي جرعة مفرطة من الهيروين[55].

وفي أوروبا، حيث يمنع استخدام القنب في الأغراض غير الطبية، يعد القنّب المخدر الأكثر ذكرًا في تقارير جرائم المخدرات في دول الاتحاد الأوروبي، وقد مثل هذا العقار في أوروبا 57٪ من التقديرات الإجمالية لـ 1.6 مليون جريمة (EMCDDA) 2016.

---

[53] المصدر السابق، ص 13.

[54] الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير العام 2016، مصدر سابق، ص 28 و29.

[55] المصدر السابق نفسه، ص 58.

ويقدر أن واحدًا، على الأقل، من كل ثمانية شبان (تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة) استخدم القنب في العام الماضي في الاتحاد الأوروبي. على المستوى الوطني، تتراوح هذه المعدلات من أقل من 1٪ إلى أكثر من 20٪ من الشباب.

وتشير أحدث البيانات إلى أن 1٪ من السكان البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 64 سنة) من الاتحاد الأوروبي والنرويج، أو حوالي 3 ملايين شخص، يدخنون الحشيش يوميًا أو شبه يومي.

الاتجاهات في الاستخدام تختلف أيضًا بين البلدان. في الاستبيانات منذ عام 2005 تقريبًا، أظهرت التقارير أن في ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة اتجاهات متناقصة أو مستقرة في استخدامه، في حين يمكن ملاحظة الاتجاهات التصاعدية في بلغاريا وفرنسا وثلاثة من بلدان الشمال الأوروبي (الدنمارك وفنلندا والسويد)[56].

3. **تشعب عمل جماعات الجرمية المنظمة:** تشكل الإيرادات المتأتية من المخدرات مصدرًا رئيسيًا بالنسبة إلى بعض المنظمات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير الخاضعة للدول، ويرتبط ذلك بالموقع الذي تتواجد فيه الجماعة، لا سيما المناطق التي تزدهر فيها محاصيل المخدرات. ويقدَر أن جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم في عام 2014، تُحصّل نحو ما بين خمس وثلث إيراداتها من بيع المخدرات. وحدد اليوروبول نحو 5000 جماعة إجرامية منظمة دولية، تعمل في بلدان الاتحاد الأوروبي في عام 2017، وقدر بأن أكثر من ثلثها ضالع في الاتجار بالمخدرات. وهذا يجعل الاتجار بالمخدرات أكثر انتشارًا على نطاق الجريمة المنظمة، مقارنة بالجريمة المنظمة المتعلقة بالممتلكات أو تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر أو الاحتيال الضريبي أو أي نشاط غير مشروع آخر.

4. **نشاط الأسواق غير الشرعية:** فلا يزال إنتاج الأفيونيات والاتجار بها، بطريقة غير مشروعة، من الشواغل الرئيسية بالنسبة إلى العالم، حيث تتواصل الزيادة التي تشهدها زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة. وما زالت حالة مراقبة المخدرات تتأثر بشدة بتطورات سوق الأفيونيات،

[56] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خلاصة وافية والاستنتاجات السياساتية: تقرير المخدرات العالمي 2017.

لا سيما فيما يتصل بالإمدادات الثابتة من الأفيونيات المستخرجة من خشخاش الأفيون المزروع بطريقة غير مشروعة في بعض البلدان، والتي تتخذ معابر إلى أسواق العالم قاطبة، ومن أبرزها أفغانستان، التي تعد ممرًا حيويًا لجميع الدروب الرئيسية الثلاثة عبر الإقليمية المستخدمة لتهريب الأفيونيات، حيث تبدأ من أفغانستان وتمر عبر غرب آسيا (الدرب الشمالي، عبر بلدان عبر آسيا الوسطى صوب الاتحاد الروسي، ودرب البلقان، عبر إيران وتركيا صوب أوروبا، والدرب الجنوبي، عبر باكستان صوب جميع مناطق العالم، باستثناء أميركا اللاتينية)، فلا تزال لفعالية جهود مراقبة المخدرات في المنطقة تداعيات هامة على أسواق الأفيونيات غير المشروعة في العالم. وتعتمد المافيا اليوم على تهريب الحشيش بشكل كبير بمنظومة اتصالات متطورة، وتعمد إلى توظيف رادارات وكاميرات دقيقة وعالية الرصد، تسمح بمراقبة تحركات عناصر الأمن في الممرات والمعابر، في البر والجو والمياه.

5. إنشاء أسواق المخدرات عبر التكنولوجيا: أتاحت ثورة الاتصالات بالأجهزة المتنقلة فرصًا جديدة للمتجرين. فلم يعودوا بحاجة إلى الاتصال الشخصي بالزبائن؛ وبدلًا من ذلك، يمكن أن يتولى "سعاة" من مستوى أدنى تحصيل المبالغ النقدية، ويمكن للموزعين، باستخدام رسائل مرسلة عبر شبكات مشفّرة، أن يوضحوا للزبائن الأماكن التي يمكنهم منها التقاط مخدراتهم. وتتيح الشبكة الخفية (darknet) للمتعاطين شراء المخدرات بعملة مشفّرة، مثل "البت كوين"، حيث تُسلم مشترياتهم إليهم بطريقة خفية. ويتشكل المشترون النمطيون من المتعاطين الترويحيين للقنب و"الإكستاسي" والكوكايين والمهلوسات والمؤثرات النفسانية الجديدة. وهناك احتمال أقل بأن يطلبوا الحصول على الهيروين أو الميثامفيتامين. ورغم أن الشبكة الخفية لا تمثل سوى نسبة مئوية ضئيلة من مبيعات المخدرات، تشهد السوق نموًا سريعًا في السنوات الأخيرة[57].
وعلى الرغم من أن نطاق الاتجار بالمخدرات على darknet لا يزال محدودًا، فقد ظهرت علامات نمو سريع. وقدرت السلطات في أوروبا أن مبيعات الأدوية على شبكة الإنترنت من 22 تشرين الثاني 2011 إلى 16 تشرين الثاني 2015 بلغت حوالي 44 مليون دولار سنويًا. ومع ذلك، قدرت دراسة لاحقة أنه في أوائل عام 2016، كانت مبيعات المخدرات على darknet تتراوح بين 14

[57] تقرير المخدرات السنوي 2017، المصدر السابق نفسه.

مليون دولار و25 مليون دولار في الشهر، أي ما يعادل 170 مليون دولار و 300 مليون دولار في السنة[58] .

6. **إمكانيات المراقبة:** حيث لا تزال تحديات مراقبة المخدرات المرتبطة بموقع بلدان غرب آسيا على امتداد دروب تهريب المخدرات العالمية الرئيسية معقدة ومتعددة الأوجه. ولا يزال التقدم مرتبطًا بقدرة المنطقة على التصدي للتحديات المرتبطة والأوسع نطاقًا في مجال التنمية والعدالة الجنائية، مثل الفساد والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي المستمر، التي تفاقمت في بعض أنحاء المنطقة حتى أوهنت السيطرة الحكومية على مناطق هامة وجردتها من الفعالية. وما زاد الطين بلة هو النزاعات المسلحة الطويلة الأمد في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، كما أن التدفقات الكثيفة من المهاجرين والتزايد المستمر في أعداد اللاجئين في الملاجئ والمخيمات الموجودة في الأردن وتركيا ولبنان وضعف السكان المتضررين، كلها عوامل تزيد من التحديات التي تواجه السلطات في المنطقة في مجال مراقبة المخدرات.

7. **تيسير الفساد في أسواق المخدرات غير المشروعة وتغذيته.** ففرص الفساد متوفرة في كل سلسلة إمداد المخدرات. فعلى مستوى الإنتاج، ثمة إمكانية في رشو المزارعين لطواقم المراقبة وأجهزة الإبادة، ويمكن للمنتجين رشو القضاة وضباط الشرطة، ويمكن للمصنعين استغلال العمال في الشركات الكيميائية للحصول على السلائف الكيميائية. وفي المراحل التالية على امتداد السلسلة، يرشو التجار موظفي الجمارك، واستغلال نقاط الضعف في وسائل النقل. وعلى مستوى المستهلكين، يمكن للمتعاطين الحصول على المخدرات عن طريق الأطباء والصيادلة الفاسدين، وهكذا. ما يعني أن إمكانيات السسيطرة على أسواق المخدرات المشروعة ومنع الاتجار بغير المشروع منها وترويجه أمر ليس مضمونًا، بل إن ملاحظة مكتب مكافحة المخدرات والجريمة في الأمم المتحدة يؤكد الاحتمالات في هذا الخصوص.

[58] UNODCK, World Drug Report 2018: opioid crisis, Op.Cit., p 13.

8. القطاعات المعرِّضة للفساد فيما يتصل بالمخدرات

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خلاصة وافية والاستنتاجات السياساتية: تقرير المخدرات العالمي 2017، ص 24.

خلاصة

لا يزال الجدل قائمًا في العالم حول قوننة زراعة القنّب، لا سيما في الدول المتقدمة المصنفة أكثر تطورًا، رغم الحديث المتزايد عن اتجاه لدى العديد من الدول لاتخاذ موقف مؤيد لشرعنة زراعة هذه النبتة، للأغراض الطبية والعلمية، وقد دخل لبنان على خط النقاش لاتخاذ موقف مماثل بهذا الصدد، استنادًا إلى توصية تقرير مكانزي.

من خلال ما تقدم يتبين أن النقاش والبحث العلمي الرزين بشأن تشريع القنب في العالم ما زال متأنيًا، والدول الأبرز في العالم لم تتخذ قرارًا حاسمًا بشأنه تشريعه حتى للأغراض الطبية والعلمية، كدول الاتحاد الأوروبي كاملة، باستثناء هولندا التي شرعت حتى الاستخدام الترويحي بكميات محددة، وبعض الدول التي أتاحت زراعته للأغراض الطبية لكن تحت إشراف مباشر من الحكومات وبعضها كإيطاليا بإشراف مباشر من الجيش الوطني، نظرًا لإمكانيات الاستفادة العالية، بصورة غير مشروعة، من زراعة النبتة والاتجار بها في الأسواق السوداء، المحلية والعالمية، ما دامت إمكانيات التسويق عبر الممرات لأباطرة المخدرات متاحة، بإسهام أو تسهيل من بعض الأجهزة أو الأشخاص الرسميين الفاسدين في الدول، وهذا أمر تكشف عنه التقارير الأممية الخاصة بهذا الشأن، بناء على تجارب الدول والتقارير الدورية الوطنية الصادرة عن الدول نفسها.

والقنب، كما مر، ما زال يمثل المادة الأكثر ذكرًا في تقارير جرائم المخدرات غير المشروعة في العالم. والأكثر انتشارًا بين الفئات الشابة، واستخدامًا منها. 8/1 على الأقل في الاتحاد الأوروبي بين 15 و34 سنة).

وأدى رفع مقترحات لإضفاء الشرعية على المخدرات إلى زيادة المخاوف من تعاطي القنب نظرًا للأضرار الناجمة عنه.

وبمراجعة لحال الدول بشأن تشريع القنب، للأغراض الطبية والعلمية، فضلًا عن الاستخدام الشخصي الترويحي، نستوحي أن دولًا معدودة وقليل هي التي تبنت قانونًا مبيحًا لزراعة هذه النبتة أو حيازتها أو نقلها أو بيعها أو تصنيعها[59]، (راجع الجدول المفصل في ملحق رقم (2))،

[59] هولاندا (استخدام شخصي 5 غرامات)، كندا (زراعة + استخدام شخصي 3 غرامات)، ألمانيا (استخدام طبي)، ولايات أميركية (عام) مع منع على المستوى الفيدرالي، استراليا (زراعة لأغراض طبية وعلمية + استخدام شخصي في بعض الولايات)، (كولومبيا (تاما)، جاميكا (زراعة)، ولايات في الهند (زرعة + استخدام شخصي) ومنع على مستوى الدولة، سلوفينيا (زراعة بنسبة معينة)، تشيلي (زراعة)، تركيا (زراعة)، بورتوريكو (استخدام طبي)، تشيكيا (نسبة محدودة)، كرواتيا (استخدام طبي)، كولومبيا (زراعة 10 نبتات + بيع واستخدام للأغراض الطبية والعلمية + استخدام شخصي 22 غرام)، تشيلي (زراعة)، النمسا (حيازة شخصية 5 غرامات).

ويتبين أن غالبية الدول على المستوى الرسمي لا تبيح زراعة القنب، وإن أباحت استخدامه لأغراض شخصية بنسب محدودة للترفيه، وبعضها أباحته بعض ولاياته، كبعض الولايات في أميركا واستراليا والهند، دون أن يتاح على المستوى الفيدرالي للدولة، وأكثرية الدول المشرعة له، بصرف النظر عن الأغراض المستهدفة هي دول في أميركا الجنوبية أو دول الاتحاد السوفياتي سابقا باستثناء بعض الدول المتقدمة، وفي مقدمها هولاند وكندا اللتين شرّعتا الاستخدام الشخصي والطبي، وألمانيا التي سمحت بالاستخدام الطبي بكميات محدودة، ولا تزال الدول المتقدّمة تعبر عن قلقها الدائم من مثل هذا التشريع، نظرًا للتداعيات والمخاطر المحتملة جراءه، لا سيما مع وجود قيود على الدول لا بد لها من التزام بضوابطها للتحكم بالعمليات المرتبطة بزراعة النبتة ومكوناتها وتصنيعها وتسويقها، بموجب موتهضات خاصة للأمم المتحدة، خاصة وأن تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للعام 2016، يظهر وجود خلل في التحكم بمسار الدول ومراقبة العمليات المرتبطة بالمخدرات. رغم ما تمتاز به الكثير من الدول بسيادة وعلى أقليمها، واستقرار إداري، وقدرة على الرقابة والمحاسبة.

نعم تتسامح الكثير من الدول في حيازة المخدرات، رغم تجريمه ومنعه قانونًا، وبعضها لا يتعامل معه كجريمة، إلا أن الأمر المشترك هو تخفيف الإجراءات القضائية بحق الأشخاص الذين يحوزونها أو يتعاطونها،

ومما لا شك فيه، ليس من السهل إظهار ما إذا كانت التغييرات في القوانين تؤثر على مستويات تعاطي القنب أم لا، وبالتالي، إن المعرفة غير المكتملة لكيفية تطبيق القوانين قد تؤدي إلى مزيد من التعقيد.

ومن المثير للقلق أن تخفيض العقوبات المفروضة على تعاطي القنب، فضلًا عن تشريع زراعته، ولو لأغراض طبية، سيبعث إشارة إلى الشباب بأن العمل في قطاع الحشيش أو استخدامه مقبول إلى حد ما، وبالتالي، يزيد من معدلات العاملين في مجال المخدرات والمستخدمين له.

ملاحق

ملحق رقم (1)

الجداول المترجمة من التقرير الأوروبي المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان 2018.

(European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, 2018, Cannabis legislation in Europe An overview)

TABLE 1

Authorised cannabis-based medicines in Europe at a glance

Brand name	Description	Indications	Form
Sativex (Nabiximols)	Extract of cannabis (oil): THC and CBD	Multiple sclerosis	Sublingual spray
Marinol (Dronabinol) S	Synthetic delta-9-THC	Cancer treatment, AIDS, multiple sclerosis	Gelatin capsule
Cesamet (Nabilone)	Synthetic cannabinoid similar to THC	Cancer treatment	Capsule
Bedrocan	Dried flower tips (sometimes powdered); five different strains available	Various	Plant material

TABLE 2

Types of change in law for cannabis use-related offences

Form of change	Countries, year(s) of change
Reducing the maximum prison sentence	Finland (2001), United Kingdom (2004), Greece (2006, 2013), Czech Republic (2010)
Removing the prison sentences for minor offences (may include changing the status of the offence from criminal to non-criminal)	Portugal (2001), Luxembourg (2001), Belgium (2003), Slovenia (2005), Croatia (2013), Malta (2015)
Decreasing the non-prison penalty	Italy (2014)
Increasing the non-prison penalty	Denmark (2004), Italy (2006)
Increasing the prison penalty	United Kingdom (2009), Hungary (2013)
Facilitating closure of a minor case	Austria (2008, 2015), Poland (2011)

TABLE 3

Citizen petitions in the European Union to change cannabis laws

Country	Change Desired	Petitioners	Year considered	Outcome
Slovenia	Legalise home growing of cannabis for medical and personal use	11 000	2014	Government moved THC from Group I to Group II in the law
Latvia (The Baltic Times, 2015)	Remove all penalties for growing, possessing and carrying small amounts of cannabis and use in private	10 000+	2015	Rejected by parliament
European Commission	A common European policy on regulated cannabis production, sale and use	173 000	2015	Insufficient petitioners; closed
Austria (Parliament of Austrian Republic, 2015)	Legalise growing and producing cannabis for personal use, purchase/possession of small quantities for persons aged over 16	32 000	2015	Amendment to Narcotic Substances Act asks police to report nonproblematic users to health authorities, not judicial authorities (1)
United Kingdom (Petitions: UK Government and Parliament, 2015)	Legalise production, sale and use of cannabis	235 000	2015	Parliament rejected
Estonia (ERR, 2015)	Legalise recreational use of cannabis	5000	2016	Discussed in Parliament Legal Affairs Committee; ongoing

ملحق رقم (2)

جدول بالدول التي لديها قوانين خاصة بالحشيش

البلد	الحيازة / الملكية	البيع	النقل	الزراعة
اسبانيا	قانوني (في مناطق معينة فقط، لكن غير قانوني في الأماكن العامة (غير مجرم) حيازة أكثر من 100/70غرام	غير قانوني، (الاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني (غير مجرم)	قانوني (فقط اذا كان للاستخدام الشخصي)
الأرجنتين	غير قانوني (غير مجرم اذا كان للاستعمال الشخصي و بكميات صغيرة)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
استراليا	قانوني للاستخدامات الطبية والعلمية. غير مجرم اذا كان للاستخدام الشخصي في المقاطعة الشمالية وجنوب استراليا.			قانوني للاستخدامات الطبية والعلمية ونبتة واثنتان من القنب يمكن زراعتها اذا كانت للاستخدام الشخصي في المقاطعة الشمالية
استونيا	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
الكيان الإسرائيلي	قانوني للاستخدام الطبي	قانوني للاستخدام الطبي	قانوني للاستخدام الطبي	قانوني للاستخدام الطبي المصرح به
الأكوادور	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
ألمانيا	قانوني للاستخدام الطبي	غير قانوني (الاستخدام الطبي فقط)		
أورغواي	قانوني	قانوني	قانوني	قانوني
أوكرانيا	غير قانوني (غير مجرم حيازة حتي 5 غرامات)		غير قانوني (غير مجرم حيازة حتي 5 غرامات)	غير قانوني (غير مجرم زراعة حتي 10 نبتات)
ايطاليا	غير قانوني (غير مجرم, قانونية للاستخدام الطبي والديني)	قانوني في صيدليات خاصة وبوصفة طبية	قانوني تحت إشراف الجيش	قانوني تحت إشراف الجيش
بارغواي	غير قانوني (غير مجرم حتي 10 غرامات)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
بلجيكا	غير قانوني (غير مجرم حتي 3 غرام)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني (غير مجرم اذا كانت نبتة واحدة)
بليز	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
بورتوريكو	غير قانوني (الاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني (الاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني (الاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني (الاستخدام الطبي فقط)
بولندا	غير قانوني (قانوني للاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني (قانوني للاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني	غير قانوني

البلد	الحيازة / الملكية	البيع	النقل	الزراعة
بوليفيا	غير قانوني (لكن غير مجرم)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
بيرو	غير قانوني (غير مجرم حتي 8 جرامات)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
تركيا	غير قانوني (الاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني	غير قانوني	قانوني للاستخدامات الطبية والعلمية
التشيك	غير قانوني (غير مجرم حتي 15 غرام)	قانوني للاستخدام الطبي فقط	غير قانوني (حتي 15 جرام غير مجرم للاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني (زراعة حتي 5 شجيرات صغيرة غير مجرم/ الزراعة للاستخدام الطبي)
تشيلي	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني (الاستخدامات الطبية فقط)	غير قانوني (الاستخدامات الطبية فقط)	قانوني
جاميكا	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني	غير قانوني	قانوني
جزر العذراء الأميركية	غير قانوني(غير مجرم)، يمكن حيازة أوقية واحدة	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
جورجيا	غير قانوني, لكن الحيازة للاستخدام الشخصي غير مجرمة	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
روسيا	غير قانوني (غير مجرم) حتى 6 غرامات	غير قانوني	غير قانوني (غير مجرم), يمكن نقل حتي 6 غرامات	غير قانوني(غير مجرم),يمكن زراعة حتي 20 نبتة
سلوفينيا	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني (الاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني	زراعة القنب ليست غير قانونيةحيث يمكن للمزارعين زراعته بنسبة معينة حسب تعليمات الحكومة
سويسرا	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
الفلبين	غير قانوني (استخدامه في المجال الطبي في انتظار موافقة الحكومة)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني (للاستخدامات الطبية والعلمية فقط)
كرواتيا	غير قانوني(غير مجرم) للاستخدام الطبي فقط	غير قانوني (الاستخدام الطبي فقط)	غير قانوني	غير قانوني
كمبوديا	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني (غير مجرم)
كوستاريكا	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني (غير مجرم)
كولومبيا	قانوني حتى 22 غرام للاستخدام الشخصي. ولا يوجد حدود لاستخدامه في المجالات الطبية والعلمية أو اذا تم منح رخصة من مجلس مكافحة المخدرات	قانوني للاستخدامات الطبية والعلمية فقط	قانوني للاستخدامات الطبية والعلمية فقط	قانوني حتى 20 نبتة للاستخدام الشخصي. ولا يوجد حدود لاستخدامه في المجالات الطبية والعلمية او اذا تم منح رخصة من مجلس مكافحة المخدرات
كندا	غير قانوني (قانوني في الاستخدامات الطبية)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني (كميات صغيرة من النباتات يمكن السماح بها)

البلد	الحيازة / الملكية	البيع	النقل	الزراعة
مالطا	غير قانوني (غير مجرم حتي 3.5 غرام)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني (زراعة القنب في المستقبل لن يتم العقوبة عليها بالسجن المشدد و سيتمكن الأطباء من وصف القنب الطبي للمرضي)
المغرب	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني (غير مجرم)
مولدوفا	غير قانوني (غير مجرم)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
هولندا	غير مجرم حتي 5 غرامات، للاستخدام العام أو في "المقاهي"	غير مجرم للمقاهي ويسمح ببيع بعض المنتجات المشتقة من القنب الهندي لتسكين آلام وبعض الأمراض المستعصية كالسرطان والصرع والأيدز.	غير قانوني (هذا القانون غير مطبق بالنسبة للمقاهي)	غير قانوني (غير مجرم حتي 5 نبتات)
الهند	غير قانوني علي المستوي الفيدرالي. قانونية و مسموح بها في بعض الولايات مثل غرب بينغال و الشمال الشرقي واوريسا.	غير قانوني علي المستوي الفيدرالي. قانونية و مسموح بها في بعض الولايات مثل غرب بينغال و الشمال الشرقي واوريسا.	غير قانوني علي المستوي الفيدرالي. قانونية ومسموح بها في بعض الولايات مثل غرب بينغال و الشمال الشرقي واوريسا.	غير قانوني علي المستوي الفيدرالي. قانونية و مسموح بها في بعض الولايات مثل غرب بينغال والشمال الشرقي واوريسا.
الولايات المتحدة الأميركية	غير قانوني على المستوى الفيدرالي (لكن قانوني علي مستوى ولايات: واشنطن، الاسكا، كاليفورنيا، كولورادو، نيفادا. (إتاحة الاستخدام لأغراض طبية قانونية في حوالي 24 ولاية)	غير قانوني علي المستوي الفيدرالي (لكن قانوني علي مستوى ولايات: الاسكا، كاليفورنيا، كولورادو ، نيفادا، واشنطن (المبيعات الطبية قانونية في حوالي 24 ولاية)	غير قانوني علي المستوي الفيدرالي لكن قانوني علي مستوي ولايات: واشنطن، الاسكا، نيفادا، كاليفورنيا، كولورادو، قانوني للاستخدام الطبي	غير قانوني علي المستوي الفيدرالي (لكن قانوني علي مستوي ولايات: الاسكا، كاليفورنيا، كولورادو، نيفادا، لكن غير مصرح به في واشنطن العاصمة. زراعة القنب الطبي قانونية في العديد من الولايات.
النمسا	الحيازة الشخصية حتي 5 غرام غير مجرمة ابتداءً من كانون الثاني 2016.	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني
اليونان	غير قانوني (لكن استخدام نصف جرام من القنب لعمل سيجارة واحدة غير مجرم اذا كان للاستخام الشخصي)	غير قانوني	غير قانوني	غير قانوني

المصدر: تم الاستناد في تحديد قوانين الدول بشأن الحشيش إلى مصادر رسمية وشبه رسمية في كل بلد.

خريطة بقوانين العالم بالنسبة لحيازة كميات صغيرة من القنب

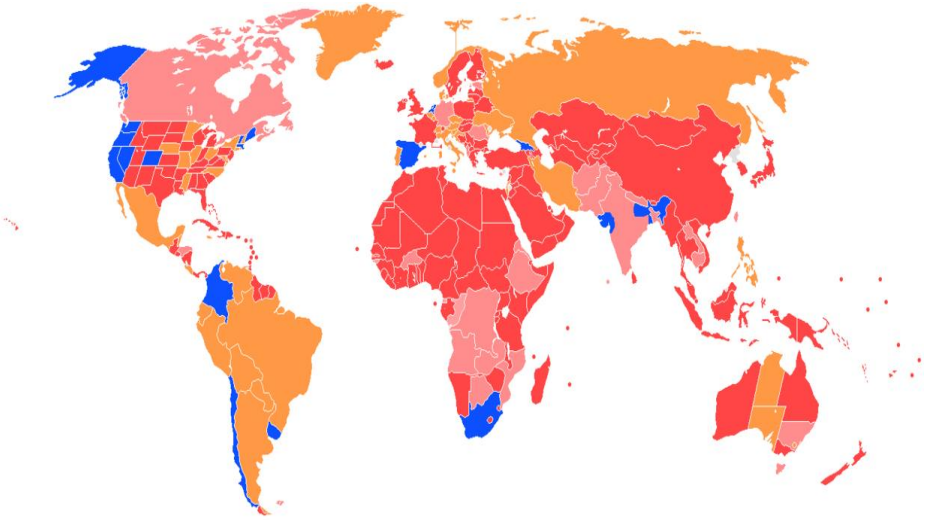

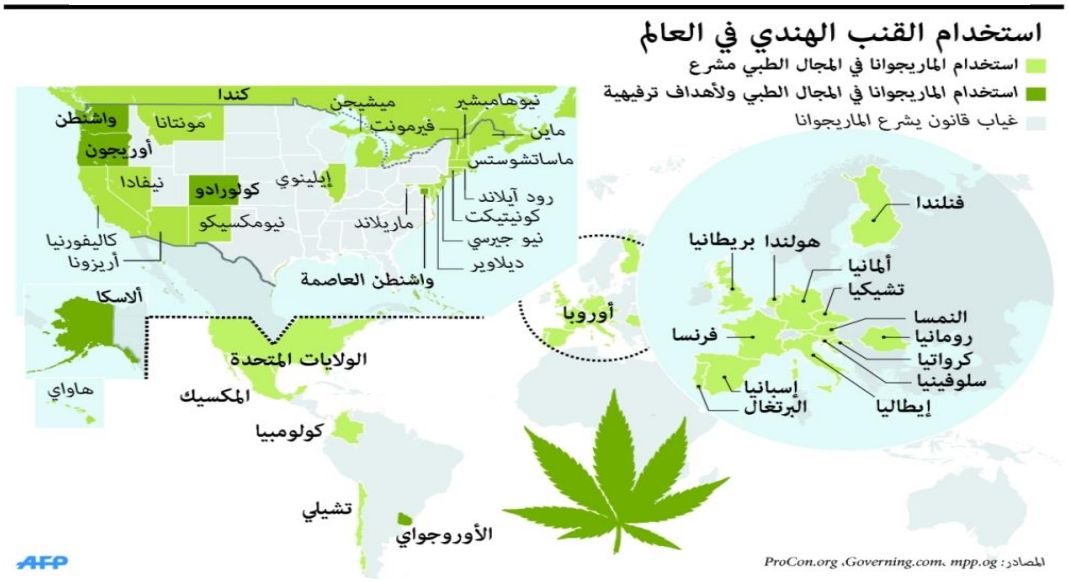

ملحق رقم (3)

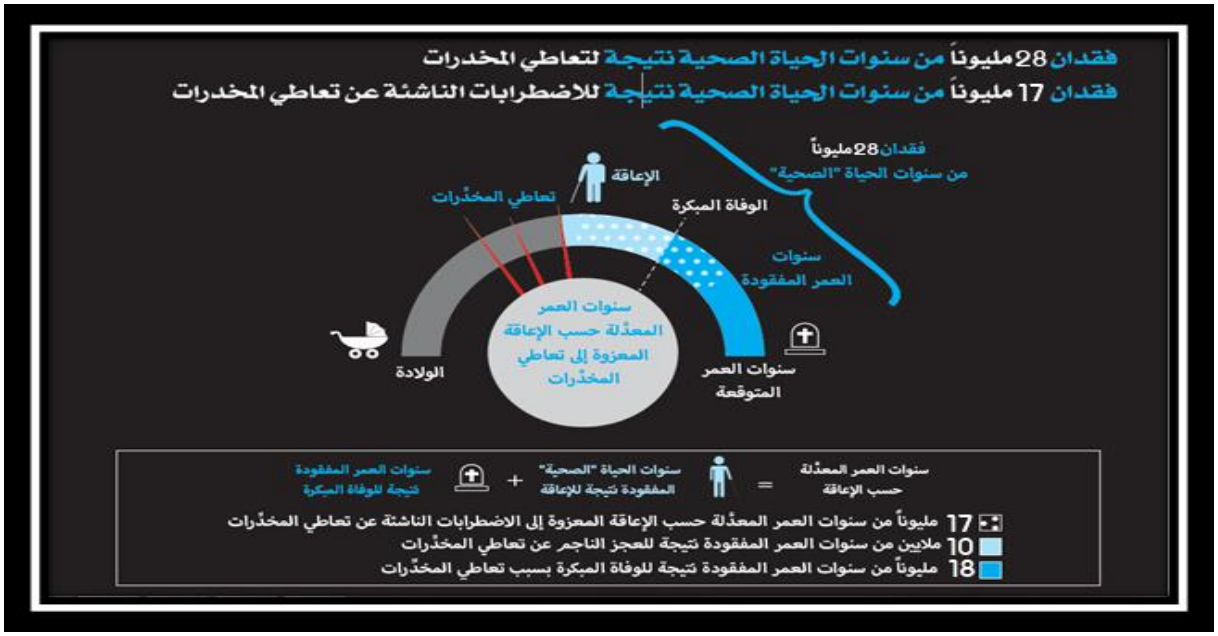
فقدان 28 مليوناً من سنوات الحياة الصحية نتيجة لتعاطي المخدرات
فقدان 17 مليوناً من سنوات الحياة الصحية نتيجة للاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات
فقدان 28 مليوناً من سنوات الحياة "الصحية"
الإعاقة
تعاطي المخدّرات
الوفاة المبكرة
سنوات العمر المفقودة
سنوات العمر المعدّلة حسب الإعاقة المعزوة إلى تعاطي المخدّرات
الولادة
سنوات العمر المتوقعة
سنوات العمر المعدّلة حسب الإعاقة
=
سنوات الحياة "الصحية" المفقودة نتيجة للإعاقة
+
سنوات العمر المفقودة نتيجة للوفاة المبكرة
17 مليوناً من سنوات العمر المعدّلة حسب الإعاقة المعزوة إلى الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدّرات
10 ملايين من سنوات العمر المفقودة نتيجة للعجز الناجم عن تعاطي المخدّرات
18 مليوناً من سنوات العمر المفقودة نتيجة للوفاة المبكرة بسبب تعاطي المخدّرات

أكثر الدول العربية
تعاطياً للمخدرات وأشهر أنواعها
* النسبة من إجمالي عدد السكان
مصر %6.24
الحشيش | البانغو | الماريجوانا | الترامادول
الإمارات %5.35
مشتقات المورفين | الأفيون
المغرب %4.22
القنب الهندي | أقراص الهلوسة | الماريجوانا
الكويت %3.1
الحشيش | الماريجوانا | الأفيون | الحبوب المخدرة
تونس %2.6
السوبيتاكس | الكبتاغون | الأكستاسي | القنب الهندي
لبنان %2
الحشيش | الكبتاغون | الكوكايين | الهيروين
الجزائر %0.52
القنب الهندي | الحشيش | الماريجوانا | الأكستاسي
السعودية %0.3
الكبتاغون | الكوكايين | الهيروين
المصادر وزارات الصحة والداخلية | منظمة الصحة العالمية
الخليج أونلاين

أرقام صادمة ..
المخدرات حول العالم
الوفيات المباشرة
الناجمة عن تعاطي
المخدرات بلغت 60%
من 2000 إلى 2015
275 مليون متعاطٍ
للمخدرات في العالم
غالبية المتعاطين
من الرجال
36 مليون شخص
يعانون من اضطرابات
عقلية بسببها
تزايد تعاطي المخدرات
بعمر 40 عاماً فما فوق
إنتاج الكوكايين والأفيون
يصل مستويات قياسية
وأسواق المخدرات تتوسع
القنب أكثر المخدرات
استهلاكاً عام 2016
الخليج أونلاين
نبض الخليج العربي

مؤسســـة علميــة متخصّصــة تُعنى بحـقلي الأبحـــاث والمعلومـات، وتهتـم بالقضــايا الاقتصاديـة والاجتماعيـة وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحـوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610

فاكس 01/836611

خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي

Baabda 10172010

P.O.Box: 27/47

Beirut - Lebanon